



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الثامنة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثانية لجلس الامة
الثاني عشر المنعقدة في ٧ / صفر / ١٤١٦ هـ الموافق ٥ / ٧ / ١٩٩٥ ميلادية .

الجلد (٣٢)

العدد (٨)

- جدول الاعمال -

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة . ٤
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات . ٤
- ٣ - الردود على الاسئلة . ٤

١- كتاب معالي وزير النقل رقم (٦٣٠) تاريخ ١٩٩٥/٢/٩ ، جواباً على السؤال رقم (١٢١) المقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكساسبة.

٢- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٣١٢٢) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٩ ، جواباً على

الصفحة

السؤال رقم (٧) المقدم من سعادة النائب السيد فواز الزعبي .

٣- كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٥٤٥٢) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢١ ، جواباً على السؤال رقم (١٤٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين .

٤ - كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٥٥٦٩) والمتضمن مشروع قانون الكهرباء ٢٨ العام لسنة ١٩٩٥ .

(يحال على اللجنة)

٥ - استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٦/١١ ، ٥٥ والمتضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ .

(القرار موزع في الجلسة الثانية)

٦ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ٧٤

عينت يوم الأحد ١٩٩٥/٧/٩ الساعة الخامسة مساءً .

محضر الجلسة

٦ - معالي المهندس علي أبو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .

٧ - معالي الدكتور صالح أرشيدات : وزير المياه والري .

٨ - معالي الدكتور عارف البطاية : وزير الصحة .

٩ - معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .

١٠ - معالي الدكتور زائب السعود : وزير التعليم العالي .

١١ - معالي السيد هشام النل : وزير العدل .

١٢ - معالي الدكتور عبد الحميد العزام : وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

١٣ - معالي الدكتور نادر أبو الشعر : وزير العمل .

١٤ - معالي السيد نادر الظهيريات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٥ - معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير الثقافة .

١٦ - معالي الدكتور محمد أبو عليم : وزير الدولة .

١٧ - معالي السيد طه الهناجبة : وزير الدولة .

١٨ - معالي الدكتور محي الدين توقي : وزير التقنية الإدارية .

١٩ - معالي السيد عبد الإله الخطيب : وزير السياحة والآثار .

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق ١٩٩٥/٧/٥ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية برئاسة معالي المهندس سعد هائل السرور وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد حكم خير .

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة : لا احد .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : معالي المهندس علي أبو الراغب ، معالي السيد عبد الكريم الكباريتي .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : السيدة توجان فيصل ، السيد عبد الهادي الجالي ، الدكتور فوزي الطعيمة ، معالي الدكتور عبد الله العكايلة .

وحضر من الحكومة

١ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : معالي رئيس الوزراء بالوكالة .

٢ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب .

٣ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .

٤ - معالي المهندس سمير قموار : وزير النقل .

٥ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .

هكذا حدّد

٢٠ - معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الاجتماعية .

« وحضر من الامانة العامة :

السيد نذير عطيات ، السيد علي الحسين ، السيد محمد الرديني ، السيد غسان الجداوي .

معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

التصايب قانوني أعلن بدء الجلسة ، السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعنى ؟

السيد الامين العام :

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات : لا احد .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة فيما يتعلق بالاجازات والاعتذارات كان هذا المجلس قد استقر على عرف بأن تلاح أسماء الذين غابوا بدون عذر في الجلسة السابقة من كل جلسة ، فنرجو ان يستمر هذا العرف ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، نحن نأمل من الزملاء من لديه ظرف يستدعي غيابه عن الجلسة أن يعتذر من الامانة العامة أو يطلب أن تقيد اسمه بأنه غاب بعذر . ومثلما تفضلت أخي أبو فيصل كان هذا عرفاً في المجلس لدورات عديدة ، لكننا لا نأمل أن نصل الى أسماء غابت بدون عذر إنما إذا اضطرونا فسيكون مطلوب من رئاسة المجلس ومن الامانة العامة أن تسجل الغياب بدون عذر في محضر الجلسة . البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣ - الردود على الاسئلة :

١- كتاب معالي وزير النقل رقم (٦٣٠) تاريخ ١٩٩٥/٢/٩ ، جواباً على السؤال رقم (١٢١) المقدم من سعادة النائب السيد أحمد الكساسبة .

صندوق المساعدات - الموائع من ١٪ - ٢٪ وتحصيل بدل تنقلات من العاملين في المؤسسة واسباب والسند القانوني لانقاص الدعم عن الكهرباء . ومقدار المحصل وكيف سيتم انفاقه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

أحمد الكساسبة

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة النقل

الرقم : ٦٠ / ٣٣ / ٦٣٠

الموافق : ٩ / ٢ / ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٦/٣

١٣٤/٢٤ تاريخ ١٩٩٥/١/١٤ ومرفقه

السؤال رقم (١٢١) تاريخ ١٩٩٥/١/٨

المقدم من سعادة النائب السيد - احمد

الكساسبة بخصوص الاقتطاعات لصندوق

المساعدات لمؤسسة الموائع .

ارجو ان ابين لمعاليكم ما يلي :

- ارفق بطيه قرار مجلس ادارة مؤسسة

الموائع رقم (٩٤/٤٧) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٤ ،

للمتضمن الاجراءات المتخذة من اجل دعم

الموظفين العاملين في المؤسسة المتزوجين وغير

القاطنين في الاسكان الوطني والذي تقرر

بوجبه زيادة نسبة الاقتطاع لحساب الصندوق

من اجور العمل الاضافي من (١٪-٢٪)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : ١٣٤ / ٢٤ / ١٦ / ٣

التاريخ : ١٤ / ١ / ١٩٩٥

معالي وزير النقل

ابعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم

(١٢١) تاريخ ١٩٩٥/١/٨ ، المقدم من سعادة

النائب السيد أحمد الكساسبة .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة

القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس النواب

الموافق : ١ / ١ / ٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى

معالي وزير النقل للاجابة عنه خلال المدة

المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : أرجو تزويدي بقرار

مجلس الادارة للمتضمن زيادة نسبة اقتطاع

هذه نسخة من

وتحصيل بدل تنقلات من العاملين في المؤسسة .

- بموجب قرار الهيئة الاستشارية لدائرة ميناء العقبة بجلسته بتاريخ ١٩٧٢/٧/١٠ المرفق صورة عنه تقرر منح حسماً بنسبة (٦٠٪) من اثمان الطاقة الكهربائية كدعم للموظفين القاطنين باسكان المؤسسة ، وذلك لتساوة الجو والحاجة لاستهلاك مزيد من الطاقة .

- بموجب القرار رقم (٩٤/٤٧) المشار اليه اعلاه ، تم تخفيض هذا الدعم بنسبة ١٠٪ واصبح (٥٠٪) بدلاً من (٦٠٪) على ان يحول الفارق الى صندوق المساعدات .

- ان الغاية لانشاء هذا الصندوق كالآتي :

١. تقديم الدعم للموظفين المتزوجين غير القاطنين في مساكن المؤسسة .
٢. تمويل مشروع للتأمين الصحي للعمال غير المشمولين بنظام التأمين الصحي المعمول به ، وذلك من خلال اتفاقية توقيع مع القوات المسلحة لهذه الغاية والذين يقدر عددهم بخوالي " الف وخمسمائة " عامل تعمل سابقاً بتوفير التأمين الصحي لهم بواسطة وزارة الصحة وعليه يستفيد هؤلاء من هذا الاجراء الجديد والذي هو في مصلحة العامل .

٣. تقديم مساعدات فورية لاسرة الموظف حال وفاته بمبلغ الي دينار .

- تم تحديد اسس صرف المساعدات للموظفين المتزوجين غير القاطنين في مساكن المؤسسة حسب البند الثاني من قرار مجلس الادارة رقم (٩٤/٤٧) المشار اليه .

وتفضلوا معاليكم بقبول قائد الاحترام "

سمير قعوار

وزير النقل

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة النقل

مؤسسة الموانئ

مجلس الادارة

قرر المجلس وعلى ضوء حاجة مؤسسة الموانئ ، لاستشارات ودراسات متفرقة خاصة بها ولتوفر المخصصات المالية لمل هذه الغايات في موازنة المؤسسة لعام ١٩٩٥م الموافقة على قيام الشركة اعلاه بتقديم الاستشارات والدراسات بناءً على طلب المؤسسة وفي مجالات متفرقة وتفويض مدير عام مؤسسة الموانئ ، بتوقيع اتفاقية خاصة ما بين المؤسسة والشركة اعلاه وبواقع (٧٢٠٠) سبعة آلاف ومائتي دينار حسب ما جاء بكتاب مدير عام المؤسسة اعلاه .

قرار ٩٤/٤٦

اطلع مدير عام مؤسسة الموانئ المجلس على الاجراءات التي تمت بخصوص احوالة عطاء استثمار وإدارة السوق انقرة لخطوة الركاب بميناء العقبة .

المان الطاقة الكهربائية على الموظفين القاطنين في مساكن المؤسسة بنسبة ١٠٪

٤. فرض رسوم على تصاريح دخول السيارات والأشخاص الى منطقة الميناء من غير موظفي المؤسسة .

حيث يقدر مجموع حصيلة ١٢٥٠٠٠ دينار البنود المذكورة اعلاه سنوياً

ثانياً :- الاسس المعتمدة في توزيع الدعم .

وجد بعد الدراسة ان الاسس المعتمدة حالياً لتوزيع السكن الوظيفي (العلامات) هي الاكثر ملائمة من اي معايير اخرى ، حيث من الممكن صرف مبلغ حوالي (١٥) دينار شهرياً على (٥٠٠) موظف بحيث يكون مجموع علامة الموظف الواحد منهم (٣٥) علامة فما فوق ويبلغ اجمالي سنوي يقارب (تسعون الف دينار) فقط ، وذلك ليتمكن الصندوق من تغطية اعداد الموظفين التي سوف تضاف سنوياً مع عدد علاماتهم مستقبلاً .

على ان يتم صرف الدعم على من يستوفي الشروط التالية :-

١. ان يكون متزوجاً .
٢. ان يشمل هذا الدعم الموظفين المصنفين واللقبة الرابعة والمقود .
٣. ان يتم الصرف للذين تبلغ علاماتهم ٣٥ علامة فما فوق وذلك طبقاً لنظام اسن توزيع السكن .

وبناءً عليه قرر المجلس تفويض مدير عام مؤسسة الموانئ باجراء مفاوضات بخصوص الموضوع اعلاه مع السادة شركة داود وشركاه لخدمات الاطعام على اساس زيادة النسبة المقررة على حصة المؤسسة من المبيعات ومن ثم السادة شركة الخطوط الوطنية الاردنية ، على ان يتم استشارة المستشار القانوني للمؤسسة الاستاذ امين الحسن بالخصوص بعد الاتفاق مع احدى الشركات اعلاه والتنسيق للمجلس بذلك .

قرار ٩٤/٤٧

اطلع مدير عام مؤسسة الموانئ المجلس على الاجراءات المتخذة في سبيل دعم الموظفين العاملين في المؤسسة المتزوجين وغير قاطنين في سكن المؤسسة من خلال صندوق خاص انشا لهذه الغاية على النحو التالي :

أولاً :- مصادر الإيرادات المقترحة لتمويل الصندوق المشار اليه .

المصادر القيمة المقدرة تحصيلها سنوياً

١. صندوق التبرعات (٢٪) ٤٥٠٠٠ دينار المقطوع من اجور العمل الاضافي للموظفين .

٢. بدل خدمة نقل الموظفين ٧٠٠٠٠ دينار وأبنائهم بواسطة حافلات المؤسسة والتي تحصل بواقع دينار ونصف شهرياً من الموظفين ودينار واحد من عمال المياومة المحصلة بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (٤٠) لسنة ١٩٩٠م

٣. قيمة فرق تخفيض دعم ٥٠٠٠ دينار

هكذا هو النص

قرر المجلس تفويض مدير عام مؤسسة الموائع ، اتخاذ الاجراءات المناسبة بالخصوص حسب الاصول .

كما قرر المجلس تفويض مدير عام مؤسسة الموائع ، باتخاذ الاجراءات المناسبة لتشمول العاملين بالمؤسسة بالأجور اليومية بالتأمين الصحي ، وذلك بالتعاون مع الخدمات الطبية الملكية .

قرار ٩٤/٤٨

قرر المجلس الموافقة على ايفاد الطالب / احمد يوسف نصر للدراسة في الجامعة الاردنية وعلى نفقة مؤسسة الموائع .

قرار ٩٤/٤٩

بحث المجلس موضوع كتاب مدير عام مؤسسة الموائع رقم ١٩٩٤/١٧/٩ تاريخ ١٩٩٤/٩/٣ ومرفقه نسخة من مسودة الميزانية العامة والحسابات الختامية لمؤسسة الموائع لعام ١٩٩٣ .

قرر المجلس ما يلي :-

أولاً : للمصادقة على الميزانية العامة والحسابات الختامية لمؤسسة الموائع لعام ١٩٩٣ .

ثانياً : الطلب من مؤسسة الموائع ممثلة بالدائرة المالية في المؤسسة تقديم حساباتها المدققة لحسابات في مدة اقصاها نهاية شهر شباط من كل عام ، على ان يقوم مدقق الحسابات بانتهاء عمليات التدقيق والمراجعة لحسابات المؤسسة وتقديمها للمؤسسة خلال شهر آذار من كل عام .

ثالثاً : الطلب من مدير عام مؤسسة الموائع بعرض الميزانية العامة والحسابات الختامية للمؤسسة على المجلس خلال شهر نيسان من كل عام .

رابعاً : الموافقة على اعادة تكليف سادة شركة شاعر وشركاه بتدقيق حسابات المؤسسة الختامية لعام ١٩٩٤ .

خامساً : الموافقة على رفع ائساب الشركة اعلاه ليبلغ اربعة آلاف وخمسمائة دينار لقاء تدقيقها حسابات المؤسسة لعام ١٩٩٤ .

بسم الله الرحمن الرحيم

دائرة ميناء العقبة

العقبة

الرقم : ١٢ / ٤ / ٣٩٧٠

التاريخ : ١٨ / ٧ / ١٩٧٢

رئيس القسم المالي

وافقت الهيئة العامة الاستشارية لدائرة ميناء العقبة في جلستها المنعقدة بتاريخ ١٠/٧/١٩٧٢ على اعفاء قاطني الوحدات السكنية العائدة لهذه الدائرة بنسبة ٦٠٪ من اثمان الكهرباء و ٥٠٪ من اثمان المياه اعتباراً من ١٥/٧/٧٢ .

فأرجو العلم واجراء المقتضى على ضوئه .

مدير عام ميناء العقبة
(محمود شابصوغ)

معالي رئيس المجلس : الاستاذ احمد الكساسبة .

السيد احمد الكساسبة :

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر معالي وزير النقل على إجابته على سؤالي وأرجو أن أبلغ ما يلي :

إن صندوق المساعدات الذي تحدث عنه رد معاليه انشئ بقرار من مجلس الادارة وتم فيه اقتطاع ١٪ من أجر العامل الاضافي لصالح الصندوق ويتم توزيع وارداته ضمن أسس تضعها لجنة الصندوق وترفعها للمدير العام للمصادقة عليها وفي بعض الحالات يخضع لموافقة مجلس الادارة .

وكنت رئيساً للصندوق لمدة ثلاث سنوات عدلت الأسس خلالها واعتمدت بقرار من مجلس الادارة . وكانت ايرادات الصندوق كافية للاغراض المنصوص عليها في الأسس ومن خلال النسبة ١٪ .

ثم صدر قرار آخر بزيادة الاقتطاع الى ٢٪ وادمج في وارداته المبلغ الذي أنقص من الدعم الممنوح على استهلاك الكهرباء كما اضيف اليه المبالغ التي اقتطعت من الموظفين لقاء استخدام وسائل النقل للطلاب والعاملين وكذلك رسوم بدل التصاريح الى غير ذلك .

وجاء في الرد أن ما يتفرع سيوزع اضافة الى الأسس السابقة وهي اجتماعية تتعلق ببدل العلاج ، الوفاة ، الزواج ، والتعرض عن الحريق في الممتلكات ، وإذا بالمؤسسة تقرر

صرف باقي الموجودات وما أضيف اليها كبديل سكن للعاملين في المؤسسة والقاطنين خارج السكن الوظيفي ومن تصل علاماتهم للسكن حسب الأسس المعتمدة للسكن تصل الى ٣٥٪ وهم من فئات ثلاثة ، الموظفون المصنفون وغير المصنفون والموظفون بعقود ، وذلك حسب رد معاليه بأن هناك "١٥٠٠" موظف بالمياومة لن يستفيدوا من هذه البدلات . ثم ان الموظفين الذين تقل علاماتهم عن ٣٥٪ لن يستفيدوا من هذه البدلات ، بمعنى أننا نقتطع من ما يصل الى ثلاثة آلاف موظف ونمنح جزء من اقتطاعاتهم محددة من الموظفين .

لذلك فأين مع علمي بأن النسبة (١٪) كانت أكثر من كافية للأغراض التي أنشئ من أجلها الصندوق ابتداءً وأن الزيادة التي جاءت لعدم قناعتني بعدالة توزيعها من خلال خبرتي وعلمي في المؤسسة ، أتمنى على معالي وزير العمل أن يعيد دراسة موجودات الصندوق الحالية والاقتطاعات وأن يضع أسساً عادلة بحيث إما أن ينال كل من يقتطع من راتبه بدل سكن لهذه الغاية ، فمثلاً الآن الذي يسكن مدينة العقبة فقط هو الذي يأخذ أما الذي يسكن خارج مدينة العقبة لا يستفيد من هذا الاقتطاع .

أتمنى على معاليه إعادة النظر في توزيعات هذا الصندوق وأكتفي بالاجابة الى هذا الحد ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي

وزير النقل .

هكذا هو الحال

معالي وزير النقل : شكراً معالي الرئيس .

شكراً للأخ أحمد الكساسبة الذي اعترف أنه عندما كان مدير لهذا الصندوق لم يكن هناك عدالة فكيف يستغل العدالة الآن ١١٩ .

الموضوع الآن يا سيدي لا يوجد سكن وظيفي في العقبة يكفي جميع الموظفين طالبي السكن ، والإيجارات في العقبة باهظة لا يمكن للموظف أن يتحملها . فمؤسسة الموائع واقعة في حيرة في هذا الموضوع ، فوجدت اقتطاع ١٪ زيادة من الرواتب لتغطية تكاليف ومساعدة هؤلاء الموظفين الذين هم أبناء الوطن أيضاً وليسوا غرباء في هذا الوطن كحل أولي وحل مؤقت لمساعدتهم في مصاريف الكهرباء والمياه ... الخ .

الآن مؤسسة الموائع تبحث عن إيجاد تمويل معقول لبناء مزيد من السكن للموظفين ، لكن إيجاد هذا التمويل يبقى على هذا الأساس ، وإذا فيه اقتراحات بناءة وإيجابية في هذا الموضوع ، وإذا كان لك خبرة في هذا الموضوع أنهي أحمد ففضل وقدمها كتابة إلى الوزارة وسوف نأخذ بعين الاعتبار .

أما الكلام دون تقديم أي شيء بناء إلى الوزارة فلا أعتقد أنه يفي بالفرض ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام استاذ أحمد .

السيد أحمد الكساسبة : مع إحترامي

لمعالي أبو زيد إلا أن الرد بهذه الطريقة ليس صحيحاً وأعتقد فيه تجريح .

معالي رئيس المجلس : استاذ أحمد هذه لا علاقة لها بالنظام وأنت تعرف نقطة النظام ، حضرتك رديت والوزير أعطى رده .

السيد أحمد الكساسبة : نقطة النظام أن يتقيد معاليه بالتعليق على ما جاء في كلامي ، أما لا يتهم أن هذا الكلام غير مبني على معلومات هذا لا يجوز .

معالي رئيس المجلس : البند الذي يليه . السيد الأمين العام :

٢- كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٣١٢٢) تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٩ ، جواباً على السؤال رقم (٧) المقدم من سعادة النائب السيد فوزي الزعبي .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم : ٢٣ / ١٦ / ٢٣ - ٢١٠٨
التاريخ : ١٩٩٤ / ١١ / ٧

دولة رئيس الوزراء

أهت لدولتكم صورة عن السؤال رقم (٧) تاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٩ ، والمقدم من سعادة النائب السيد فوزي الزعبي .

أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،

م. سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب

٣١٠٨ تاريخ ١٩٩٤/١١/٧ ومرفقه السؤال المقدم من سعادة النائب السيد فوزي الزعبي المتعلق بقضية بنك البتراء .

فأهت اليكم بصورة عن كتاب معالي محافظ البنك المركزي الأردني رقم ٣٩٧ / ٢٩٣٢٦ تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٢ المتضمن الرد على السؤال المذكور .

للاطلاع واجراءاتكم .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

بسم الله الرحمن الرحيم

البنك المركزي الأردني

الرقم : ٣٩٧ / ٢٩٣٢٦

التاريخ : ١٢ / ١٢ / ١٩٩٤م

الموافق : ٨ / ٧ / ١٤١٥هـ

دولة رئيس الوزراء

عمان

تحية طيبة وبعد ،

بالاشارة الى كتاب دولتكم رقم (١٥) - ١٢ - ٤ - ١١٧٥٢٢ تاريخ ١٩٩٤/١١/١٥ والمتضمن صورة عن

كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣) / ٣١٠٨ / ٢٣ / ١٦ تاريخ ١٩٩٤/١١/٧ ومرفقه السؤال الموجه من سعادة النائب فوزي الزعبي المتعلق بقضية بنك البتراء .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى دولة رئيس الوزراء الافخم . للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال : لقد تحملت الخسارة مبلغاً ما يقارب ٢٥٠ / مليون ، في قضية بنك البتراء وقد تم تشكيل لجنة لقضية بنك البتراء ، لتقوم وفقاً لأحكام القانون لتصفية ديون وممتلكات ورهونات البنك لاسترداد مبلغ الخسارة .

أرجو تزويدي بتقرير مفصل عن عمل اللجنة وقيمة المبالغ التي تم تحصيلها من خلال الحجز والبيع وكيف تمت كل عمليات الحجز والبيع للمقارنات ، وكيف تم التصرف بالرهونات العائدة للبنك وما القيمة الاجمالية لخلاصة هذه العمليات ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

فوزي الزعبي

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ - ١٢ - ٤ - ١٣١٢٢

التاريخ : ١٦ - ٧ - ١٤١٥

الموافق : ١٩ - ١٢ - ١٩٩٤

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٢٣/١٦/٣

أرفق طياً لدولتكم الرد على سؤال النائب المحترم ، راجياً أن أشير باننا قد سبق واجبا دولتكم بكتابنا رقم (٦١٥١/٧٠٢٠) تاريخ ١٩٩٤/٣/٩ على السؤال الموجه من معالي النائب الدكتور عبد الله العكايلة بنفس الموضوع .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

الحافظ

الرد على سؤال سعادة النائب فواز الزعبي حول بنك البتراء

أولاً : تشكيل لجنة التصفية

في ضوء تقارير لجنة إدارة بنك البتراء المشكلة بموجب قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم ٨٩/١٣ تاريخ ١٩٨٩/٨/٣ حول المركز المالي الحقيقي والذي تبين بعد اشراف وعمل اللجنة المباشر على حسابات وعلاقات البنك وبالذات الخارجية منها فقد تقرر تصفية البنك بموجب قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم (٩٠/٤) تاريخ ١٩٩٠/٧/١٥ حيث تم تشكيل لجنة تصفية البتراء بها مهام تصفية البنك في اطار صلاحيات ومحددات واضحة نص عليها صراحة في قرار تشكيلها .

ثانياً : مهام لجنة التصفية

باشرت لجنة التصفية اعمالها بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢١ وقامت باتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة لحماية حقوق البنك وتحصيل امواله وتنفيذ مهمتها وحصرها فقد هدفت بداية الى :-

(١) تحديد مديونية الغير تجاه البنك وطرق تحصيلها سواء كان عن طريق التحصيل النقدي او الحجز على الاموال المنقولة وغير المنقولة لمن لا يقوم بتأدية تلك الحقوق .

(٢) حصر التزامات البنك تجاه الغير من مودعين وغيرهم .

(٣) حصر العقارات والاسهم والموجودات الاخرى المملوكة لبنك البتراء والتي لم تكن مسجلة باسمه وقد تم تسجيلها رسمياً باسم البنك .

ثالثاً : صلاحيات لجنة التصفية

اعطيت اللجنة الصلاحيات التالية استناداً لقرار لجنة الأمن الاقتصادي المشار اليه :-

(١) حجز اي مال من اموال مديني بنك البتراء ، او رهنها سواء كان المال تحت يد المدين او تحت يد اي شخص اخر .

(٢) عدم جواز اجراء اي تصرف يتعلق بأي مال محجوز او مرهون لصالح بنك البتراء الا بموافقة المصفي الخطية المسبقة .

(٣) وضع اليد على جميع اموال وموجودات بنك البتراء .

(٤) الفصل في المطالبات والاعتراضات المقدمة من دائني ومديني البنك .

(٥) اتخاذ الاجراءات المناسبة لتصفية حقوق والتزامات البنك بما في ذلك تحصيل

رابعاً : نتائج اعمال اللجنة

عقدت اللجنة (٣٣٩) اجتماعاً من تاريخ ١٩٩٠/٧/٢١ ولغاية ١٩٩٤/١١/٣٠ اتخذت خلالها (٤٢٤٩) قراراً ، تناولت مختلف جوانب عملية التصفية ، وفيما يلي اهم نتائج عملية التصفية :-

(١) بلغ عدد الحسابات المدينة التي تم تصفيتها بالكامل (٢٤٤٦٤) حساباً من اصل (٣٣١٥٥) كما هي في ٨/٢/١٩٨٩ ولا زال هناك قيد التصفية (٨٦٩١) حساباً مدينياً .

(٢) بلغت الديون المستحقة للبنك كما هي بتاريخ ١٩٨٩/٨/٢ ، كما وردت في تقرير مدققي الحسابات الدوليين السادة ارثر اندرسون الصادر بذلك التاريخ مبلغ (٢١٥) مليون دينار ، وحسب التقرير المذكور فقد قدرت الديون الهالكة او المشكوك في تحصيلها بحدود (١١٦) مليون دينار ، وبالتالي فان الديون القابلة للتحصيل تكون بحدود (٩٩) مليون دينار .

(٣) بلغ مجموع التصفيلات اللعالية من هذه الديون بما فيه تحصيل قيمة العقارات والاسهم الموضوعه ضمناً لتلك الديون ، وكذلك العقارات والمساهمات المملوكة من البنك مباشرة مبلغ (١١٩٥) مليون دينار كما انه من المنتظر ان يتم تحصيل ما يقارب (٥٠) مليون دينار من الديون المستحقة للبنك المتبقية وضمائياتها .

الديون او تحويلها لأي شخص او بيع هذه الديون او اي جزء منها لاي طرف اخر اما بالمراد العلني دون التقيد بالاجراءات العادية في هذا المجال او وفق تقدير خاص تجر به لجنة خاصة مكونة من قاض يسميه وزير العدل وخمسين اثنين يسميها المصفي .

(٦) اجراء التسويات اللازمة مع المدينين .

(٧) بيع موجودات البنك المينة او أي جزء منها .

وفي هذا السياق فقد تم استصدار بعض القرارات التي تنظم عمليات التحصيل وتخفف للمدينين على الدفع كالقرار الذي يقضي بمنح خصم تشجيعي للمدينين في حالة التسديد النقدي خلال مهلة معينة اضافة الى قرارات لتسهيل عمليات الحجز والتنفيذ على الاموال المنقولة وغير المنقولة للمدينين والبيع بالمراد العلني للعقارات ، والقرار الخاص بالمدينين الذين لا يملكون ضمناً لدينهم الا مساكنهم الخاصة والتي تم التنفيذ عليها وتملكها البنك ، باعطاء الحق لهؤلاء المدينين استعادة مساكنهم ضمن شروط حددها القرار المذكور ، كما تم تشكيل لجنة خاصة من قاض سماه وزير العدل وخمسين مستقلين قام بتعيينهما محافظ البنك المركزي الاردني ، احدهما مدقق حسابات والاخر خبير عقاري وتولت تلك اللجنة تحديد اسعار بيع العقارات والموجودات الاخرى المملوكة من البنك او احد مدينيها .

هكذا هو الحال

(٤) سددت لجنة التصفية حتى ٩٤/١١/٣٠ مبلغ (١٠٧٦) مليون دينار من اصل مديونية بنك البراء تجاه البنك المركزي الاردني الناجمة عن قيام البنك المركزي الاردني بدفع التزامات بنك البراء تجاه المودعين ، وما زال البنك المركزي الاردني دائماً لبنك البراء ، بمبلغ (٢٤١٨) مليون دينار ومن المتوقع ان يرد بنك البراء الى البنك المركزي الاردني قبل نهاية العام الحالي (١٠) ملايين دينار من اصل مديونية بنك البراء تجاه البنك المركزي .

(٥) تم بتواريخ مختلفة تصفية عقارات واراضي مملوكة للبنك شملت (٢٩٧) قطعة بحصيلة بيع فعلية بلغت (١٤٩) مليون دينار ، كانت لجان التقدير المختصة قدرت قيمتها البيعية بمبلغ (١٢٥) مليون دينار .

(٦) تم بتواريخ مختلفة بيع (١٤٩) مليون سهم بحصيلة بيع بلغت (١١٧) مليون دينار وقد تحققت نتيجة تلك البيوعات خسائر بلغت (١٨٤٩) مليون دينار .

(٧) بلغت ايرادات البنك التراكمية خلال فترة التصفية وحتى ٩٤/١١/٣٠ (٢٨٩) مليون دينار ، في حين بلغت مصروفاته (١١٢) مليون دينار ، وعليه تكون صافي ايرادات التصفية (١٧٧) مليون دينار .

(٨) نظرت لجان النظر في اعتراضات المدينين

ومطالبات الدائنين في (٦٠٩) اعتراضاً من اصل (٦١٨) اعتراضاً تناولت ديون تبلغ قيمتها (٢٣١) مليون دينار كما نظرت تلك اللجان في (١١١) مطالبة للدائنين .

(٩) بلغ عدد القضايا المثارة ما بين مديني البنك و/او كفلائهم ودائنيه من جهة وبين بنك البراء / تحت التصفية من جهة اخرى والتي لا زالت تنظر امام المحاكم (١٦٤) قضية تناول ديوناً والتزامات تبلغ قيمتها (١٤٥) مليون دينار .

وما تجدر الاشارة اليه في هذا الصدد بان المحاكم المختصة قد فصلت + (١٤٩) قضية لصالح البنك وبمبلغ اجمالي لهذه القضايا بلغ (١٩٦) مليون دينار .

وفي الوقت الذي فصلت فيه المحاكم المختصة المشار اليها اعلاه احكام لغير صالح بنك البراء بلغ عددها ١٢ قضية بمبلغ اجمالي قدره (١٩) مليون دينار .

خامساً : الاجراءات الخاصة بتنفيذ عمليات الحجز على العقارات وبيعها

تطبق اللجنة الاجراءات التي حددتها المادة (٤) من قرار لجنة الامن الاقتصادي للمشار اليه والتي نصت على ان للمصفي (او من يفوضه) صلاحية حجز اي مال من اموال مديني بنك البراء او رهنها سواء كان المال تحت يد المدين او تحت يد اي شخص اخر ويكون لقراره في هذا الشأن مفعول القرار

الدوليين السادة ارثر اندرسون / دجالي وعلاء الدين وشركاءهم ، وان تقرير المدققين المذكورين المشار اليهم يتم وفقاً لقواعد التدقيق الدولية حيث تناولوا في تقريرهم كافة نشاطات واعمال التصفية ، بما فيها قرارات لجنة التصفية ولم يجدوا اية ملاحظات تستحق التنويه .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،
زملائي الكرام ،

كنت قد طلبت تزويدي بتقرير مفصل وليس بشكل عام عن عمل لجنة تصفية بنك البراء والمبالغ التي تم تحصيلها من خلال الحجر والبيع وكيف تم كل عمليات الحجر والبيع للمقارنات وكيف تم التصرف بالرهونات وبالقيمة الاجمالية لخلاصة هذه العمليات .

وقد جاء رد معالي محافظ البنك المركزي الأردني المرفق بكتابة رقم ٣٩٧/٢٩٣٢٦ المؤرخ في ١٢/١٢/٩٤ خالياً من تفاصيل الأمور التي طلبتها ومفصلاً لأمر لم أطلبها ، حيث انني لم اطلب تفاصيلها صلاحيات لجنة التصفية لانها جاءت واضحة ومفصلة أكثر في نص قرار لجنة الامن الاقتصادي رقم ٩٠/٤ تاريخ ١٥/٧/٩٩ . كما لم اطلب تفاصيل الاجراءات الخاصة بتنفيذ عمليات الحجر على العقارات وبيعها ، لأنها جاءت ايضاً واضحة ومفصلة

الصادر من محكمة مختصة ولا يجوز فك الحجز او الرهن الا بموافقة المصفي (او من يفوضه) ، كما لا يجوز اجراء اي تصرف يتعلق بأي مال محجوز او رهون لصالح بنك البراء الا بموافقة المصفي الخطية .

كما حددت المادة (١٥) من القرار المذكور اجراءات بيع اي من حقوق بنك البراء العينية (مثل العقارات والسيارات والاثاث والمقاولات للمادة الاخرى) او بيع اي مال مملوك لاحد مديني بنك البراء ، وذلك اما بالمراد العلني او بالظرف المختوم وفق الاجراءات التي يراها المصفي مناسبة او وفق تقدير خاص تجريه لجنة من قاض يسميه وزير العدل ، ومن خبيرين اثنين يسميهما المصفي ، وتصدر قرارها بالتقدير اما بالاجماع او بالاكثية .

وعلاوة على ما تقدم ، ولاحكام الرقابة وضبط اجراءات بيع موجودات بنك البراء تحت التصفية والتنفيذ على الاموال المرهونة المحجوزة لمديني البنك و/او كفلائهم فقد وضعت ادارة البنك ، استناداً الى قرار لجنة الامن الاقتصادي المشار اليه الانظمة والتعليمات للبيع والتصريف بتلك الاموال ضمن النظمة محددة واجراءات واضحة منفذة بكل دقة حفاظاً على اموال البنك ومدينيه كما يتم مراجعة كافة العمليات التي تنفذ بهذا الصدد من قبل دائرة التدقيق الداخلي بالبنك .

منوهين بهذا الصدد بأن البيانات المالية السنوية للبنك تخضع لتدقيق المدققين الخارجيين

هكذا من الأصل

أكثر في نفس القرار المذكور والقرارات اللاحقة له ، وكذلك الأمر مهام لجنة التصفية والجراءات الخاصة بتنفيذ إجراءات الحجر على المقارات ، ورغم كل ذلك فقد درست رد معاليه الكريم باهتمام وعناية ولاحظت الأمور التالية :

١- يقول معاليه في بند أولاً أن قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم ٩٠/٤ تاريخ ١٥/٩/٧٠ قد صدر بناء على تقارير لجنة إدارة بنك البتراء التي شكلت بموجب قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم ٨٩/١٣ تاريخ ٨/٨/٨٩ حول المركز المالي الحقيقي للبنك ، بينما ينص نفس قرار لجنة الأمن الاقتصادي رقم ٩٠/٤ تاريخ ١٥/٧/٩٠ على أنه كان قد صدر بناء على مذكرة معالي محافظ البنك المركزي الأردني رقم ١٥٣٠٣/٧٠٢٠٢ تاريخ ١٢/٧/١٩٩٠ ، وعلى تقرير مدققي الحسابات آرثر اندرسون / دجاني وعلاء الدين المرفق بكتاب بنك البتراء المؤرخ في ١٢/٦/١٩٩٠ .

ونظراً لمحاولة التعميم الواضحة لمسببات صدور هذا القرار ، فقد سميت الى الوصول الى تقرير مدققي الحسابات آرثر اندرسون / دجاني وعلاء الدين حول الوضع المالي الحقيقي لبنك البتراء كما بتاريخ ٨/٨/١٩٨٩ ، كما تمكنت من الوصول الى تقرير لجنة إدارة بنك البتراء رقم ٦٣ تاريخ ١١/٣/١٩٩٠ الموجه الى دولة رئيس الوزراء وإلى معالي وزير المالية / رئيس لجنة الأمن الاقتصادي وإلى معالي محافظ البنك المركزي الأردني / عضو لجنة الأمن الاقتصادي وأمين سرها .

وقد أصابني دهشة كبيرة عندما اطلعت

على بعض الحقائق الخطيرة من هذين التقريرين ، فبينما يثبت تقرير لجنة إدارة البنك أنه قد تم تعيين المدققين المذكورين بهدف "استصدار رأي محايد وضمن للمقاييس الدولية عن حقيقة الوضع المالي لبنك البتراء كما بتاريخ ٨٩/٨/٢" . الا ان تقرير المدققين المذكورين عن وضع البنك ، وخصوصاً فقرة رأيهم المطلوب ، قد نصت بشكل واضح لا لبس فيه ما يلي : (ونتيجة لما هو مذكور في الفقرات الثلاث السابقة ، فالتا لا يمكن من ابداء الرأي ولا تبدي رأياً في الميزانية العامة المشار اليها اعلاه) ، ويشيرون هنا الى ميزانية بنك البتراء كما بتاريخ ٨٩/٨/٢ التي تظهر الوضع المالي الحقيقي للبنك بذلك التاريخ .

ان ميزانية بنك لا يمكن للمدقق من ابداء رأيه فيها ويثبت عدم ابداء رأيه في عدالتها وصحة تمثيلها لوضع البنك المالي الحقيقي كما بتاريخ ٨٩/٨/٢ ، هي برأيي المتواضع ورأي ذوي العلم في تدقيق الحسابات والمحاسبة لا تصلح لاتخاذ اي قرار صغير بخصوصها ، فكيف يمكن الاعتماد عليها وهي غير دقيقة وغير صحيحة لاتخاذ قرار خطير كتصفية بنك .

٢- يقول معاليه في نهاية بند (ثالثاً) أنه من اجل تخفيف المدينين على التسديد تم اقرار منح خصم تشجيعي للمدينين الذين يدفعون نقداً خلال مهلة معينة ، ولكن معاليه لم يذكر في رده الكريم أن هذا الخصم النقدي الذي تم منحه لم يستفد منه غير الميسورين والقادرين على السداد بدون أي عناء ، وأن المعسرين

والمدينين المحجوز على ممتلكاتهم وعقاراتهم وأعمالهم لم يتمكنوا من الاستفادة من هذا الخصم ، وعلى سبيل المثال لم يتم الاشارة الى ان مؤسسة مصرفية كان لبنك البتراء لديها ودیعة كبيرة استفادت من هذا الخصم بمبلغ كبير مقابل إعادة ودیعة لبنك البتراء كان يتوجب اعادتها في اقل من ساعة من طلبها والا اصبرت تلك المؤسسة متوقفة عن الدفع .

٣- يقول معاليه في رده الكريم تحت البند (رابعاً) أن لجنة التصفية اتخذت (٤٢٤٩) قراراً ، ولكنه لم يفصل في رده هذه القرارات العديدة كما هو مطلوب . وحيث أنني تمكنت من الاطلاع على بعض هذه القرارات ، فقد لاحظت فيها أموراً تدعو الى الكفر بكل ما يجري في بنك البتراء وما يتم فيها من تصرفات مستندة الى هذه القرارات ، فقد اطلعت على قرار قضى بحالة (١٠٠٠٠) سهم من أسهم مدين لبنك البتراء في رأسمال بنك القاهرة عمان بمبلغ الف دينار اردني فقط أي بقيمة عشرة قروش للسهم الواحد ، بينما كانت أسعار سوق عمان المالي لهذا السهم مبلغ (٤/٦٠٠) دينار لكل سهم ، أي أنه تم احالته ضمن إجراءات للزادات التي يتبعها بنك البتراء وقرار من لجنة تصفية البنك بسعر لا يصل الى ما يسببه (٠٣٠٠) (ثلاثة بالالف) من قيمته السوقية . كما وردني الكتاب برقم وتاريخ وتاريخه ليس بعيد في ٨/٩/٩٥ .

٤- يقول معاليه في رده الكريم أن الديون المستحقة للبنك كما كانت بتاريخ ٢/٨

٨/٨٩ - مستنداً الى تقرير مدققي الحسابات - بأنها (٢١٥) مليون دينار ، وأن الديون الهالكة (١١٦) مليون دينار وأن الديون القابلة للتحويل هي (٩٩) مليون دينار ، بينما يقول في نفس الرد وتحت بند آخر أن لجنة التصفية قد حصلت فعلياً من هذه الديون ما قيمته (١١٩٥) مليون دينار وأنه ينتظر تحصيل (٥٠) مليون آخر ، أي بزيادة قدرها حوالي ٧٠ مليون دينار عما كان مقدراً تحصيله . ترى هل كانت الديون القابلة للتحويل ، التي أسند رقمها معاليه الى تقرير المدقق صحيحاً ؟ أم هل أن الحسابات التي أرفقها المدقق في تقريره غير صحيحة ؟ ان الاجابة واضحة ، فالحسابات لم تكن دقيقة ولم تكن صحيحة ولذلك لم يتم ابداء رأي المدقق عليها ؟ وهناك بعض الأوراق بأن موجودات بنك البتراء "٥٥١" مليون ، مذكرة من لجنة التصفية .

٥- يقول معاليه في البند (رابعاً رقم ٥) أنه تم بيع (٢٩٧) قطعة ارض بحصيلة (١٤٩) مليون دينار كانت مقدرة من اللجان المشككة لتقديرها بمبلغ (١٢٥) مليون دينار . وقد اطلعت على تقرير داخلي من بعض المسؤولين عن تنفيذ قرارات بيع العقار أقل ما يمكن أن يقال عنه ، وهذا التقرير موجود أن التصرف بالعقارات التي تملكها البنك من خلال تلك اللجان والمسؤولين عن التصفية تشكل اساءة للأمانة وتهدراً لأموال البنك وبالتالي لأموال الخزينة وأخلاق منافع ولواحد لأشخاص وأزلام محددين .

هذه هي الاصل

٦- يقول معاليه في البند (رابعاً رقم ٦) أنه قد تم بيع (١٤٩) مليون سهم بحصيلة بلغت (١١٧) مليون دينار، وقد اطلعت على بعض المستندات التي تثبت ان ادارة تصفية البنك قد باعت أسهماً كان يملكها بنك البتراء بقيمة لا تصل الى ٤٠٪ من القيمة السوقية لهذه الأسهم بعد بيعها بمدة قصيرة. والأمر لا يحتاج الى كثير من التفكير، فاما ان تكون لجنة التصفية فاشلة غير قادرة على اتخاذ القرار السليم في الوقت الصحيح، أو أن تكون متواطئة في بيع هذه الاسهم، والأمر سيان تجاه أموال البنك الذي يفترض أن يتم توخي الحيلة والأمانة في التصرف بها وأن يتم التعامل معها وفق الاجتهادات التي تبذل كما لو كانت أموالاً خاصة بهم.

٧- يقول معاليه في رده الكريم أن إيرادات البنك التراكمية خلال فترة التصفية وحتى ٩٤/١١/٣٠ بلغت (٢٨٨) مليون دينار وأن مصروفاته بلغت (١١٢) مليون دينار ١١ هل هؤلاء الذين جمعوا "٢٨" مليون جرتوا الأرض وزرعوها قمح وحصدوها ٩ كل شيء معروف على التلفون يا فواز وبا فلان يدفع اللي عليك يدفع، أرجو أن تتخذ هذه الملاحظة ولم يفصل معاليه هذه الإيرادات وهذه المصروفات كما لم يبين معاليه المصاريف التي صرفت من لجنة التصفية والتي حملت للمدنيين كما لم يذكر القضايا المرفوعة ضد الجهات التي استفادت من هذه المصروفات التي تم تحميلها الى المدنيين بدون أي قدرة لهم على المراجعة والحاسبة.

- معالي الرئيس،،،
- زملائي الكرام،،،

- انني اتقدم من خلال هذا المجلس الكريم بطلب توضيح الأمور والمعلومات التالية تحديداً وتفصيلاً وليس بشكل عام ومظلل:

١- نسخة من تقارير مدققي حسابات البنك من تاريخ ٨٩/٨/٢ وحتى الآن مع صورة عن كتب تعيينهم وأي كتب من المدققين للبنك أشاروا اليها في تقاريرهم مع كتب أجورهم.

٢- صورة عن كل كتاب أشار اليه أي قرار من قرارات لجنة الأمن الاقتصادي تسبب في صدوره ويقع بهذه القضية، واذكر منها القرارات التالية:

(٨٩/١٣)، (٨٩/١٦)، (٨٩/١٩)،
(٩٠/٢)، (٩٠/٣)، (٩٠/٤)، (٩٠/٥)،
(٩٠/٧).

٣- صورة عن تقارير لجنة ادارة البنك منذ ٨٩/٨/٢ وحتى الآن، ومنها التقرير رقم (٦٣) تاريخ ٩٠/٣/١١ والتقرير رقم (٢١٨٩٣) (د ت ض) تاريخ ٩١/١١/٩٣.

٤- صورة عن كافة قرارات لجنة تصفية بنك البتراء وعددها (٤٢٤٩) قراراً وصورة عن قرارات لجنة ادارة البنك وبنك الأردن والخليج التي أشرفت على البنك خلال الفترة من ٨/٢/٨٩ وحتى اقرار التصفية والتي لا أعرف عددها.

٥- كشف تفصيلي بقيمة الديون المشتركة في تحصيلها والبالغة (١١٦) مليون دينار والتي أشار اليها رد معاليه وذكرها تقرير

ذلك، على أن يكون هناك بند مفصل لأسماء الحاماة والمقاضاة وأسماء المستفيدين من هذه المصروفات القضائية، وبند مفصل آخر لأتعب الاعلان ومكاتب الاعلان المستفيدة منها.

- السيد الرئيس،،،
- الأخوة الزملاء،،،

- أضع بين يديكم مطلبتي الحق، والمتضمن تشكيل لجنة برلمانية تمثل الصلاحيات في طلب أي شخص من المسؤولين عن عملية التصفية والعارفين بها، أو عملوا في البنك أو كانوا عملاء له، أو الخامن، مع توفير الحماية الكاملة، ولهذه اللجنة الاستعانة بأصحاب العلم والخبرة والدراسة وذلك للوصول الى الحقيقة، وكل الحقيقة. طالباً من الزملاء الكرام تأييدي بطرح هذا الموضوع للمناقشة العامة، إن مجلسكم الكريم هو أمين على المال العام ومشروع لهذه القوانين ولا يطلب منكم الشعب سوى ذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،
معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام،
الاستاذ عبد الكريم الدغمي.

السيد عبد الكريم الدغمي: شكراً
معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: أخي أبو فيصل أنت تعرف أنه فقط صاحب السؤال الذي يحق له التعليق.

السيد عبد الكريم الدغمي: نعم سيدي لكن أريد أن أحكي جملة قانونية إن شاء الله. عندما يتكلم النائب في المجلس

لجنة ادارة البنك رقم (٦٣) وتقرير مدققي الحسابات بحيث تبين بالتفصيل مبالغ هذه الديون، وأسماء العملاء، والمبالغ التي تم تحصيلها من هؤلاء العملاء.

٦- كشف تفصيلي بمبالغ الخصم التشجعي الممنوح لتحفيز تسديد العملاء بحيث يبين المبلغ الذي خصص لكل عميل، وأصل الدين، وتاريخ منح الخصم.

٧- كشف تفصيلي بالمعارات والأراضي المملوكة وعددها (٢٩٧) قطعة يبين رقم العقار والحوض، ومساحة العقار، ومساحة البناء، وقيمة تقدير العقار وقيمة بيعه، وتاريخ تملك البنك للعقار وتاريخ بيعه، واسم مشتري العقار وطريقة البيع.

٨- كشف تفصيلي بالأسهم المملوكة للبنك، والأسهم التي يملكها البنك بعد تاريخ ٨٩/٨/٢، والأسهم التي باعها البنك بعد تاريخ ٨٩/٨/٢، بحيث يبين تفصيلاً اسم الشركة التي ساهم بها البنك، وعدد الأسهم لكل شركة، وتاريخ تملك البنك للأسهم اذا تمت بعد تاريخ ٨٩/٨/٢ واسم مالكها قبل ذلك، وتاريخ بيع هذه الأسهم واسم المشتري لها، وقيمة شراء الأسهم وقيمة بيعها، وطريقة بيع الأسهم.

٩- كشف تفصيلي بإيرادات البنك خلال التصفية بحيث يبين بنود تلك الإيرادات ومبالغها وتاريخ تحقق الإيراد المذكور.

١٠- كشف تفصيلي بمصروفات البنك خلال التصفية، بحيث يبين بنود المصروفات ومبالغها وتاريخ الصرف بالسنة، بحيث يشمل كافة المصروفات المدفوعة من البنك والغاية من

مجلس النواب

ويتهي كلامه يصبح الكلام مدون في محضر الجلسة ويصبح ملكاً للمجلس وملكاً للحق العام بشكل عام .

ما سمعناه ليس سؤالاً وجواباً ، سمعت من بعض الكلام أن هناك جرائم جزائية ارتكبت ، هذا في كلام الزميل النائب . لذلك أطلب من معالي الرئيس أن تتسلم الأمانة العامة للمجلس الأوراق التي أشار إليها الزميل بالاضافة الى كلامه الذي سيدون في المحضر بعد أن يفرغ بالطرق الفنية في المجلس ، وأن يحال هذا الكلام مع هذه الأوراق الى النائب العام . ولا أوافق على تشكيل لجنة لأن الجرائم الجزائية من اختصاص القضاء وليست من اختصاص هذا المجلس شكراً .

أصوات : تفي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ عبد الله اخوارشيد .

السيد عبد الله اخوارشيد : معالي الرئيس . الحقيقة ما تفضل به معالي الزميل عبد الكريم الدغمي صحيح ، لكن لأنني أحد طالبي المناقشة ، هو جق للمجلس أن تودع كما تفضل ، وإنما هناك طلب يتبع والان سيقدم الى معاليك وإلى الأمانة العامة بطلب مناقشة عامة وعلى إثر ذلك يقرر المجلس سواء شكل لجنة أو اتخذ قراراً ، إما أن نحال الى النائب العام وإما أن نحفظ ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، على أي حال أنا أطلب من المجلس الكريم بمضمون

اجابته أن يزودنا بها وحكماً هي الان ملك المجلس بعد أن أدلى بها الزميل في جلسة المجلس الكريم . لكن أرجو أن يستذكر الزملاء أننا في دورة استثنائية وأن سواء طلب المناقشة أو أي قضية تخرج عن جدول أعمال الدورة الاستثنائية لا يتاح لنا إتخاذ إجراءات تجاهها في هذه الدورة ، وربما في الدورة العادية ، لكن قضايا كهذه قد يكون عامل الوقت بها مهم جداً .

إذا كان هناك ما يستوجب كما تفضل الزميل الدغمي إرساله الى النائب العام فأعتقد أنه واجب أي منا ، فما بالك واجب المجلس مجتمعاً ، أن يقوم بهذا الواجب . الدكتور النصور .

الدكتور عبد الله النصور : سيدي لا أؤيد اجراء مناقشة في المجلس ، لاننا لا نملك اصلاً مع أي شخصياً لا املك معلومات مساندة لما تفضل به الزميل ولا عكس ذلك ، ولذلك المناقشة قد تكون رجماً بالغيب سيكون استحكام للنواب بما يعرفونه وما لا يعرفون ، والجزء من اقتراح الزميل عبد الكريم الدغمي صحيح ، الجزء للتعليق باحالة الأوراق الى النائب العام ليرى فيما اذا كان فيه اسانيد لما قاله الزميل الزعي او ليس الامر كذلك فتحال الى النائب العام ولا ارى اجراء مناقشة برلمانية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس

اعتقد أنه على جدول أعمالنا في الدورة الاستثنائية بند الحريات العامة وحقوق المواطنين ، وأن ما تضمنه من مناقشة يحس حقوق المواطنين ، ولذلك ارى انه يجوز المناقشة في مثل هذا الموضوع في الدورة الاستثنائية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ عبد الباقي جمو .

السيد عبد الباقي جمو : أولاً : هذا الموضوع يدخل ضمن الإرادة الملكية والمناقشة لا تؤدي الا الى الكلام ، وأولاً وأخيراً هذه القضية ، يجب ان نحال الى النائب العام والمجلس لا يملك بيانات وحتى هذه البيانات لا تؤدي الى نتيجة ، لان الحكم أولاً وأخيراً للقضاة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور طيحات .

الدكتور عبد الرزاق طيحات : هذا الموضوع من أهم المواضيع المطروحة على الساحة الاردنية منذ عدة سنين ، وبعد ان سمعنا هذا الكلام الخطير وانا ايضاً وقعت على طلب المناقشة حسب النظام الداخلي ، مطلب المناقشة العامة حق لمشر نواب ، وقع على هذه الغريضة أكثر من (ثلاثين) نائب ، لذلك ارجو ان يستجيب معالي الرئيس لفقد هذه المناقشة ان كان في هذه الدورة انما الفضل او على الأقل في الدورة القادمة لان الموضوع موضوع خطير ، ولا اري ان تأخر لحي النائب العام ، يحقق ، لان النائب العام مفروض ان يكون قد

نحن أمام سؤال موجه من نائب محترم واجابة قدمت من وزير محترم ، وسمعنا تعقياً من الأخ النائب ، ونحن بانتظار الان تفسير من الحكومة لما جاء من الاخ فواز الزعبي والا فمن حقه ان يحول سؤاله الى استجواب ويتم مناقشة قضية بنك البتراء التي اوقعت الاردن منذ سنوات من خلال هذا الاستجواب وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة هناك ورقة وقعت بطلب مناقشة عامة بموجب للمادة من النظام الداخلي ، واعتقد ان المناقشة العامة ستكون بين النواب ومنهم من يعلم ومنهم لم يعلم ، ولذلك ارى ان طلب الاخ النائب فواز الزعبي بورقته الموجهة الى معاليكم وبوضع المجلس بالصورة كافية على ما دار ، ولا اريد ان ناقش الاخ أبو زهير على ما قاله ربما هناك معلومات لدى بعض النواب ومن خلال المناقشة العامة يمكن الوصول الى نتيجة معينة منها إما ان نحول الى النائب العام وإما ان تطوى .

ولذلك ارى ان المناقشة العامة لدى النواب هي ضرورة حتى الذين لا يعلمون وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس

هكذا في الأصل

حق من زمان ، كلنا قد سمعنا هذا الكلام لذلك أؤيد كل التأييد طلب المناقشة العامة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الافاضل حقيقة لا تود أن نناقش موضوع المناقشة العامة لان المناقشة العامة حق لهذا المجلس إذا طلبها أكثر من عشر نواب ، هذه قضية لا تحتاج الى نقاش ولا تحتاج الى حديث . إن طلب عشرة زملاء أو أكثر للمناقشة العامة هذا حق ويجب تحديد موعد للمناقشة العامة . يبقى الموضوع الآخر هل يمكن تحديد المناقشة العامة في هذه الدورة الاستثنائية بناء على جدول الاعمال هذا الذي بين أيدينا أم لا ؟ فهذا موضوع آخر يحتاج الى نقاش .

لذلك أرجو أن لا يكون النقاش في موضوع المناقشة أو عدم المناقشة لأن هذه قضية متاحة لنا وبين أيدينا . معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : شكراً سيدي الرئيس .

إن موضوع النقاش هو سؤال حدد النظام الداخلي طريقة التعامل معه . بأن يرد النائب المحترم السائل على جواب الوزير وينتهي الحوار هناك ، وليس مجال النقاش هذه القضية برمتها .

أما وقد بلغ الي علم الحكومة في خطاب النائب المحترم اتهامات بمنها ، فان الحكومة ستعطي إجابتها الى النائب العام . وهي ترجو

رئاسة المجلس الكريم أن تزودها بهذه المعلومات حتى تتولى القيام بذلك ، فمسؤوليتنا إذا ما بلغ الى علمنا فساد مالي أو اداري في أي موقع أو نوصله الى القضاء ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، زملائي الافاضل دعونا لحدد القضية ونضع حد لهذا الموضوع . أولاً اتفقنا أن طلب المناقشة هو ملك المجلس وليس هناك سبباً لأن نلغ بعضنا بعض لأن هذا موضوع محلول ومبتوت .

القضية الاخرى الاجراءات القضائية استمعنا الى نائب رئيس الوزراء والمجلس أو لأي من اعضائه الحق ايضاً أن يقوم بذلك ، وستقوم رئاسة المجلس بذلك أن تحول كافة الاوراق للنائب العام لغايات أن يحقق إذا كان هناك أية شبهة على المال العام أو أي قضية فساد .

أعتقد هذين الحورين اللذين نستطيع أن نعتقل تجاههم ، وأرجو أن لا يصرف مريد من الوقت في هذا الموضوع . الاستاذ بسام حدادين .

السيد بسام حدادين : شكراً معالي الرئيس .

بداية أرجو أن لا ينصب أي زميل لنفسه حكماً على النواب وكيف ستعاملون مع هذه القضية . هناك آلية نظامية نعرفها جميعاً ومن حق كل عضو أو مجموعة أعضاء أن يمارسوا حقهم الدستوري في ذلك ، هذا أولاً ،

ثانياً :- يجب وأحذر من تحويل القضايا دائماً الى الاتفاق المظلمة من نمط تحويلها للحكومة كي تحيلها الى النائب العام ، لا ، هذه قضية عامة .

هناك عشرة اسئلة وجهها الزميل نحن بحاجة الى اجوبة من الحكومة عليها ومن ثم نحن لنشكل الرأي ولدفع بالاتجاه الذي نراه مناسباً .

هناك نواب الآن تقدموا بطلب المناقشة ليأخذ الموضوع طريقه عبر الاقنية النظامية ولتصرف الحكومة كما يلي عليها الدستور في التعامل مع هذه القضايا ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي الاستاذ عبد الرؤوف الروابدة .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : ما كانت الحكومة يوماً ولن تكون وفقاً لمظلمة ، وهي تستمتع في مكافحة الفساد بكل الشفافية المطلوبة .

أتمنى على إخواني الكرام عندما يجري الحديث عن مؤسساتنا الدستورية أن تعطي اللياقة التي تستحقها .

عندما طلبت ما طلبته من خلال مسؤوليتنا القانونية والدستورية ، أنه إذا ما بلغ إلى علمنا فساد أن يحال هذا الفساد الى القضاء وليس هناك من سبيل آخر في يميننا للوصول الى لحم الفساد إلا بأحائه الى قضائنا العادل ليأخذ هذا القضاء مساره الطبيعي وليعاقب من يتجرأ على المال العام .

أرجو ان لا يقال عن تحويل الموضوع الى النائب العام أنه دخول في اتفاق مظلمة . أنا أخشى أن يكون أحياناً الحوار الذي لا يقود لايصال الفاسدين الى القضاء هو استخدام لاتفاق مظلمة ، أو لاتقاء بعض من الظلال على أشكال من الفساد لا توصل الذين قاموا بها الى القضاء ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد :
بسم الله الرحمن الرحيم
شكراً معالي الرئيس .

لا شك أن هذه القضية التي استمعنا اليها قضية في غاية الاهمية وقد مضى عليها سنوات طويلة ولم تحسم حتى الآن وذيولها كثيرة . وهناك رأيان ، رأي يقول بتحويل هذه المسألة الى النائب العام ورأي يقول بالمناقشة .

الحقيقة هناك جانب وهو الجانب السياسي في هذه القضية ، يعني اللجنة التي تقوم بالتصنيف قد تكون إجراءاتها القانونية سليمة ولكنها لا تبقي المصلحة كما ينبغي أن تكون المصلحة .

من أجل ذلك حتى تبسط سيطرتنا على الناحية السياسية وعلى أهلية هذه اللجان وعلى قدرتها على إنجاز هذه الاعمال فلا بد من مناقشة في هذا المجلس ولذلك كما سمعت حتى الان أكثر من عشرة نواب طلبوا هذه المناقشة ، ولذلك أرجو أن يكون هناك مناقشة لهذا الموضوع في المجلس ... وشكراً .

هكذا في النص

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الدكتور عبد الله السور .

الدكتور عبد الله السور : سيدي الرئيس ، أولاً بدأ الحديث بسؤال طرحه الزميل الرضي وتلقى عليه جواباً من رئيس الوزراء ، وقدم مداخلته غير مكثفي بجواب رئيس الوزراء . الآن عنده طريقتين ، الطريقة الأولى مزيد من الأسئلة ، وهو قد وجه مزيد من الأسئلة ، أو تحويل السؤال إلى استجواب وهذا حق ، أو أن يطلب إجراء مناقشة وهذا حق ثاني .

حين تدخلت المرة الأولى لم أكن أعلم أن عريضة وقعت من عشرة نواب ، لأنه ما دام عشرة نواب طلبوا لا إجهاد في موضع النص ، حقهم أن يوجهوا والمجلس الكريم يقرر في وجاهة هذه المناقشة من عددها .

فلم يكن بالتأكيد المداخلة تعني ان العشرة لا يملأوا في إجراء مناقشة ، أبدأ النظام الداخلي واضح . ولكن إذا رأيت الحكومة تحويل أسئلة النائب الكريم والبيانات التي يقول أنها بين يديه وهو في اشارات لقرارات محددة ، آلاف القرارات ، للدرجة أن لجنة التصفية أنفقت أكثر من "١١" مليون دينار لإدارة عملية التصفية هذه النقطة لوحدها تستحق أن تنقص أين ذهبوا الـ (١١) مليون دينار ؟

أنا لا أتهم كما أنني لا أبرئ ، هذا الأمر بحاجة إلى استقصاء دقيق . اللجان البرلمانية ليس في مكنها من الناحية الزمنية ولا للمادة ولا العملية أن تحقق في مثل هذه القضية وتطهريتها ، بالممكن قد تؤدي اللجنة البرلمانية إلى تبرئة فاسدين ، أنا متأكد من هذا

كل التأكيد لأنها لا تملك الأدوات ، ليس لعدم وقوع الفساد ، ولضغوط ولا شابه ذلك من قضايا وهذا غير خافي على أحد في هذه القضية وفي غير هذه القضية .

ولذلك القضاء هو الذي يملك الآلية أو الضابطة المدنية واسلوب الاستدعاء واسلوب جمع الشهادات وجلب الاشخاص أكثر من أي لجنة برلمانية .

ولذلك ألخص بما يلي :- أنا لم أكن أعرف أن هناك عريضة موقعة ، رأيت عريضة توقع فكرت انها متعلقة بالاعلاف ، فلم أكن أعلم بهذا .

سيدي ما دام نائب رئيس الوزراء من حقه بعد أن يطالع رئيس الوزراء بالوكالة على للمعلومات ، من واجبه ليس من حقه أن يوجهها إلى النائب العام دون إبطاء ، هذا من حقه . فهو يتصرف بالشكل الذي يراه كسلطة تنفيذية ، ونحن نتصرف كسلطة تشريعية ولا أرى بأساً من إجراء المناقشة ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : زملائي ليس هناك سبب لأن نتناقص في هذا الموضوع ، يعني لا يوجد أي مبرر أن نستمر في النقاش في هذا الموضوع . المناقشة طلبها متاح بمجرد أن يتقدم عشرة زملاء بذلك ، أنا سأحول هذه الأوراق كرئيس لمجلس نواب إلى النائب العام . الأسئلة يستطيع الزميل أن يستمر ويكرر المزيد من الأسئلة بقدر ما تستدعي الحاجة إلى ذلك . لا أرى سبب لأن نستمر في نقاش الموضوع ، هذه القضايا كلها ملك المجلس ولا يناقشنا أحد فيها ولا يعرضنا أحد في إرادتنا . فأرجو أن تنهي هذا الموضوع وأنا أنتظر أن يصلي طلب

جواباً على السؤال رقم (١٤٨) المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه عمارين .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٥ / ٤٥٦
التاريخ : ٢٤ / ٢ / ١٩٩٥

سعادة رئيس الوزراء الافضال

أبحث لسيادتكم صورة عن السؤال رقم (١٤٨) تاريخ ١٩٩٥/٢/٧ ، المقدم من سعادة النائب الدكتور نزيه العمارين .

رجاء الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحرام ،،،

م. سعد هائل السور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية
مجلس النواب

التاريخ : ٥ / ٢ / ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

أرجو الفهم بتوجيه السؤال التالي إلى الحكومة للإجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

المناقشة وسأجد المكان المناسب والتاريخ المناسب ضمن نظامنا الداخلي لتحديد موعد للمناقشة سواء في الاستثنائية او في العادية ، وأرجو أن ننقل إلى البند الذي يليه . تفضل دكتور القضاء .

الدكتور أحمد القضاء : أرجو أن توضع جميع الأوراق والمبررات التي هي لدى الزميل والتي سترد بين يدي النواب من أجل أن تكون المناقشة مثمرة .

معالي رئيس المجلس : بالتأكيد ، نقطة نظام دكتور عريضة .

الدكتور محمد عريضة : شكراً معالي الرئيس .

نقطة النظام تتعلق بالمادة "١٠٥" من النظام الداخلي ونصها " يقدم الطلب كتابة إلى الرئيس الذي يعرضه على المجلس في أول جلسة لتحديد موعد هذه المناقشة ويحدد المجلس ميعاداً لذلك ... " .

أنا تقدمت بطلب وقع عليه قرابة ثلاثين من الزملاء لمناقشة موضوع الحريات العامة منذ أكثر من ثلاثة أسابيع ولم يعرض هذا الموضوع على المجلس ، أرجو عرضه وبما أسبب التأخير ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : لك هذا ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣- كتاب سعادة رئيس الوزراء رقم (٥٤٥٢) تاريخ ١٩٩٥/٢/٢١ ،

هكذا جاء النص

نص السؤال : ارجو اعلامي مدى قانونية الامتياز الذي يمنح الوزير راتباً تقاعدياً دون ان يكون له خدمة سابقة خاضعة للتقاعد . وشكراً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور لزيه عمارين

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ٥١ - ١٢ - ٤ - ١ - ٥٤٥٢

التاريخ : ٢٣ - ١ - ١٤١٦

الموافق : ٢١ - ٦ - ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٦/٣ / ٤٥٦/٢٥ تاريخ ١٩٩٥/٢/٢٤ بشأن السؤال المقدم من سعادة النائب الدكتور لزيه عمارين عن مدى قانونية الراتب التقاعدي الذي يقرر للوزير دون ان يكون له خدمة سابقة خاضعة للتقاعد .

لقد نصت الفقرة (أ) من المادة (١٨) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٩ ، المتعلقة بتقاعد الوزير ، على ما يلي :-

المادة ١٨ - ١ - ١ - يكسب الوزير حق التقاعد عند اعتزاله الخدمة الوزارية سواء بالاستقالة او بالاقالة اذا اكمل سبع سنين خدمة مقبولة للتقاعد ، واذا نقصت خدمة الوزير الفعلية عن سبع

سنين ، وكان قد اتم الست سنوات ، فتحسب الفترة التي تزيد على الست سنوات والتي تتجاوز الستة أشهر سنة كاملة لغاية اكمال سبع سنين فقط ، بشرط ان تدفع العائدات التقاعدية عن المدة المضافة لاكمال السنة .

٢- بالرغم مما ورد في البند (١) من هذه الفقرة ، يخصص لكل من رئيس الوزراء والوزير العامل في مجلس الوزراء ورئيس الديوان الملكي الهاشمي ووزير البلاط عند اعتزاله الخدمة ، ونض النظر عن مدة خدمته ، راتب تقاعد يعادل ثلث راتبه الشهري الاخير ، مضافاً اليه (٣٦٠/١) من راتبه الشهري الاخير عن كل شهر من خدماته المقبولة للتقاعد ، على ان لا يتجاوز الحد الاعلى المنصوص عليه في الفقرة (د) من هذه المادة كما عدلت بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٤ باعتبار الفقرة (أ) بند (١) واضيف البند (٢) اليها .

يتضح من نص البند (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة ، الذي اضيف اليها بمقتضى القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨٤ للمعدل لقانون التقاعد الاصلي ، ان القصد من هذا التعديل هو ضمان راتب تقاعدي معقول للوزير الذي ليس له خدمات طويلة في جهاز الدولة مقبولة للتقاعد ، علماً بأن راتب تقاعد الوزير في هذه الحالة يحسب بنسبة معينة من راتبه الاخير عن كل شهر من خدمته المقبولة للتقاعد التي قضاه في منصبه الوزاري كما عرفتها الفقرة (ج) من

المادة (٥) من قانون التقاعد مما يكسب هذا الراتب التقاعدي سنده القانوني .

وتجدر الاشارة ايضاً الى ان الراتب التقاعدي الذي يستحقه الوزير بموجب البندين (٢١) من الفقرة (أ) المبين نصها اعلاه يستند الى خدمة فعلية مقبولة للتقاعد وليس كما جاء في سؤال سعادة النائب المحترم بأن الراتب التقاعدي موضوع البحث يمنح للوزير (دون ان يكون له خدمة سابقة خاضعة للتقاعد) .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس : الدكتور

عمارين .

الدكتور لزيه عمارين :

زملائي الكرام

اشكر الحكومة لتفضلها بالرد على سؤالي المعلق بقانونية راتب الوزير التقاعدي دون ان يكون له خدمة سابقة خاضعة للتقاعد ولمدم قناعتي بالرد ارجو ان اين ما يلي مقتبساً بعض الفقرات التي وردت في الحكومة :-

١. ذهب الرد في استنتاجه بالفقرة الأخيرة ... الى ما يلي (ان الراتب التقاعدي الذي يستحقه الوزير بموجب البندين ٢١ و ٢٠ من الفقرة (أ) من المادة (١٨) من قانون التقاعد المدني يستند الى خدمة فعلية خاضعة للتقاعد وليس كما جاء في التساؤل بأن الراتب

التقاعدي يمنح للوزير دون ان يكون له خدمة سابقة خاضعة للتقاعد) انتهى الاقتباس من رد الحكومة .

٢. اننا نعتقد ان هذا الاستنتاج خاطئ ومخالف للحقيقة للأسباب التالية :- اذا ما عدنا الى البندين المشار اليهما من المادة (١٨) من قانون التقاعد المدني لعام ١٩٥٩ حيث تنص الفقرة (أ) على ما يلي :-

(يكسب الوزير حق التقاعد عند اعتزاله الخدمة الوزارية اذا اكمل سبع سنين خدمة قابلة للتقاعد ، واذا نقصت خدمة الوزير الفعلية عن سبع سنين وكان قد اتم ستة سنوات فتحسب الفترة التي تزيد عن الست سنوات والتي تتجاوز الستة أشهر سنة كاملة لغاية اكمال سبع سنين فقط) انتهى الاقتباس . بموجب هذه المادة تحدد استحقاق الوزير براتب التقاعد بمدة واضحة سبعة سنوات وان قلت عن ستة سنوات وستة أشهر . لا يحق له ذلك ولكن انظروا الى التناقض في الفقرة الثانية من المادة نفسها حيث يقع المشرع هنا في خطأ واضح وفاحش ومتناقض كلياً مع الفقرة السابقة ، لا بل يلغي معنى ومضمون تلك الفقرة .

وتقول "٢" من المادة "١٨" الفقرة ما نصه :

(بالرغم مما ورد في البند (١) من هذه المادة يخصص للوزير العامل عند اعتزاله ، ونض النظر عن مدة خدمته راتباً تقاعدياً يعادل ثلث راتبه الشهري) انتهى الاقتباس .

هكذا هو الحال

تري بماذا تفسر هذه المادة ؟ بماذا تفسر هذا التناقض الواضح في المعنى والمضمون ؟ هل بقي هناك معنى لبقاء الفقرة الأولى من المادة (١٨) من قانون التقاعد المدني .

ان هذا التناقض الواضح في المعنى والمضمون وهذا التخط في التشريع يبين لنا ان اجابة الحكومة ليست دقيقة ... وان الراتب التقاعدي لا يستند الى سند قانوني وان الوزير بموجب هذا القانون الظالم والاجبرج يكتب له راتباً تقاعدياً دون ان يكون له خدمة خاضعة للتقاعد وليس كما جاء في نفي الحكومة وبإمكانكم سؤال اي وزير يطبق عليه هذا التساؤل . بموجب هذا القانون الظالم والذي لا مثيل له في العالم ، حيث يمنح راتباً تقاعدياً وعلى غير وجه حق .

ان اموال صندوق التقاعد هي حصيلة الاقتطاعات والموائد التقاعدية من كافة الموظفين وعلى مدار السنين ، وان الحكومة ومجلس النواب مؤتمنين على هذه الاموال ومؤتمنين على سن التشريعات العادلة والصارمة التي تمنع التطاول على هذا الجزء من المال العام ، ونحن لسنا مؤتمنين على سن تشريعات من شأنها ان تعطي غطاء غير قانوني لحماية التطاول على المال العام .

لذا فاني اطالب بتحويل السؤال الى المجلس العالي لتفسير القوانين للبت في مدى

قانونية هذا التشريع وامكانية الرجوع عن هذا الخطأ التشريعي .
وشكراً .

معالي رئيس المجلس : البند الذي يايه .
السيد الامين العام :

• يضاف على جدول الأعمال :-
• كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٥٥٦٩) والمضمن مشروع قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٩٥ .

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ك هـ ١ - ٥٥٦٩

التاريخ : ٢٧ - ١ - ١٤١٦

الموافق : ٢٥ - ٦ - ١٩٩٥

معالي رئيس مجلس النواب

أبعث لمعاليتكم (٢٠٠) نسخة من مشروع قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٩٥ ، ، بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩/٤/١٩٩٥ مع الاسباب الموجبة له ، رجاء إحالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره .

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

قانون الكهرباء العام

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون الكهرباء العام لسنة ١٩٩٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ، ما لم تدل القرينة على غير ذلك :

الوزارة : وزارة الطاقة والثروة المعدنية .

الوزير : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

التوليد : انتاج الطاقة الكهربائية .

النقل : نقل الطاقة الكهربائية على خطوط الضغط العالي من ٦٦ كيلوفولت فما فوق .

التوزيع : توزيع الطاقة الكهربائية بواسطة شبكات الضغط المتوسط والمنخفض من ٣٣ كيلوفولت فما دون .

الموزع : اي شركة مرخص لها بتوزيع الطاقة الكهربائية على المستهلكين وفقاً لأحكام هذا القانون .

المستهلك : اي شخص طبيعي او اعتباري يتم تزويده بالطاقة الكهربائية .

محطة : اي محطة لانتاج الطاقة الكهربائية وتشمل الأهنية والانشاءات المستعملة لهذا التوليد : الغرض والاراضي التابعة لها .

شبكة : الشبكة المخصصة لتوزيع الطاقة الكهربائية بواسطة خطوط الضغط المتوسط والمنخفض وتوابعها .

الشبكة : خطوط النقل ومحطات التحويل الرئيسية ذات الضغط العالي ٦٦ كيلو فولت الوطنية : فما فوق وتوابعها .

المنشآت : اي المنشآت او محطات توليد او خطوط نقل او شبكات توزيع او معدات او الكهربائية : اجهزة او دارات لاغراض توليد الطاقة الكهربائية او نقلها او توزيعها او تحويلها والتحكم بها .

مكتبة

اللوازم : اللوازم والاجهزة والاسلاك الكهربائية والادوات للمدة لاستعمال المستهلك الكهربائية

المادة ٣- تنظم احوال توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها واستهلاكها في المملكة وفق احكام هذا القانون .

المادة ٤- تعني كلمة الشركة حيثما وردت في هذا القانون الشركة المؤسسة وفقاً لاحكام قانون الشركات المعمول به لتحويل سلطة الكهرباء الاردنية الى شركة مساهمة عامة .

المادة ٥- أ - تناط مسؤولية توليد الطاقة الكهربائية ، وانشاء محطات التوليد للاغراض العامة ، بالشركة ، واي شركة او شركات اخرى يتم ترخيصها لهذه الغاية ، ويشترط في ذلك ان تكون الشركة في هذه الحالة شركة مساهمة عامة .

ب - يجوز الترخيص ، شركات المشاريع الصناعية الرئيسية ، بتوليد الطاقة الكهربائية ، وانشاء محطات توليد خاصة بها ، لتلبية احتياجات هذه المشاريع من الطاقة الكهربائية ، وتبادل الطاقة الكهربائية مع الشركة والشركات الاخرى المرخص لها بالتوليد وتحدد اسس الترخيص وشروطه وسائر الامور المتعلقة به بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ٦- تناط مسؤولية نقل الطاقة الكهربائية وانشاء خطوط النقل ، وادارة الشبكة الوطنية بالشركة ، تلزم الشركة بالسماح للشركات المرخصة لها بتوليد الطاقة الكهربائية باستخدام شبكة النقل هذه .

المادة ٧- تناط مسؤولية توزيع الطاقة الكهربائية على الوجه التالي :-

أ - تتولى الشركات ذات الامتياز ، المؤسسة قبل العمل باحكام هذا القانون ، توزيع الطاقة الكهربائية في مناطق الامتياز المخصصة لها ، ومناطق التزويد التابعة لأي منها عند نفاذ احكام هذا القانون .

ب - تتولى الشركة ، توزيع الطاقة الكهربائية ، في المناطق غير المشمولة في مناطق امتياز الشركات المشار اليها في الفقرة (أ) من هذه المادة ، ويجوز لمجلس الوزراء بتسبب من الوزير ، الترخيص لشركة مساهمة عامة او اكثر لتوزيع الطاقة الكهربائية في المناطق غير المشمولة في مناطق امتياز هذه الشركات .

المادة ٨- تمنح الرخص الخاصة بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها في المملكة ، بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسبب من الوزير ، وذلك بموجب اتفاقية يتم عقدها بين الوزارة

وين الجبهة التي يتم منحها الترخيص ، مع مراعاة أي امتياز او رخصة ممنوحة قبل نفاذ احكام هذا القانون .

المادة ٩- أ - تنظم العلاقة لغايات توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها بين الجهات المعنية المختلفة داخل المملكة باتفاقيات وفقاً لاحكام هذا القانون .

ب - تنظم العلاقة بين الجهات المرخص لها بتوليد الطاقة الكهربائية وبين أي جهة خارج المملكة في مجالات المشاريع الكهربائية وتحويلها داخل المملكة بموجب اتفاقيات خاصة بينها ، وفقاً لاحكام هذا القانون وبموافقة مجلس الوزراء على أنه يجوز لمجلس الوزراء الموافقة على عقد مثل هذه الاتفاقيات لمشاريع كهربائية خارج المملكة .

المادة ١٠- تنفيذاً للغايات المقصودة من هذا القانون تتولى الوزارة المهام والصلاحيات التالية :-

أ - وضع السياسات والقواعد العامة ، المتعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها ، ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ هذه السياسات ومتابعة تنفيذها .

ب - تحديد شروط السلامة العامة الواجب توافرها في المنشآت الكهربائية واعمال التمديدات الكهربائية واصدار التعليمات اللازمة ، وذلك بعد التشاور مع الجهات المعنية .

ج - المساهمة في تحديد المتطلبات اللازمة لتنفيذ الشروط الفنية الواجب توافرها في المنشآت الكهربائية ومتابعة اصدار تلك المتطلبات وفقاً للتشريعات المتعلقة بالبيئة للمعمول بها .

د - المساهمة في تحديد المواصفات القياسية المتعلقة باللوازم والتمديدات الكهربائية وذلك بعد التشاور مع الجهات المعنية ومتابعة اصدار هذه المواصفات مع المؤسسة العامة للمواصفات والمقاييس . وعلى الموزع التأكد من سلامة ومطابقة التمديدات الكهربائية للمواصفات والشروط المعتمدة لهذه الغاية قبل ابرصال التيار الكهربائي الى المستهلك .

هـ - مراقبة الانشطة المتعلقة بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها بما في ذلك التوسعات او التمديدات التي تقوم بها الجهات المعنية للتأكد من انها تتم وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير بمقتضى احكام هذا القانون .

مجلس النواب

وعلى الجهات المرخصة بتوليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها وبموجبها تزويد الوزارة بالمعلومات الفنية والمالية والإحصائية وفقاً للتعليمات الصادرة لهذه الغاية .

و - القيام بالاتصالات اللازمة مع الدول الأخرى لغايات الربط الكهربائي وتبادل الكهرباء وإبرام الاتفاقيات اللازمة بموافقة مجلس الوزراء ، ويتم تنظيم العلاقات في هذا المجال بين الجهات المحلية المعنية بتوليد الطاقة الكهربائية أو نقلها وبين الجهات الخارجية وفقاً لهذه الاتفاقيات .

المادة ١١- عند ترخيص أي شركة لتوليد الطاقة الكهربائية أو نقلها أو توزيعها يجب أن تتضمن الاتفاقية المقودة بهذا الشأن حق الوزارة الطلب من الشركة المرخص لها زيادة طاقة التوليد وكذلك الشروط اللازمة المتعلقة بالسلامة العامة وسلامة التجهيزات الكهربائية والمواصفات القياسية المعتمدة والشروط البيئية ، وأي شروط أخرى تراها الوزارة ضرورية لهذه الغاية ، وعلى الشركة المرخصة الالتزام بتنفيذ ذلك .

المادة ١٢- على الجهات المعنية بتوليد الطاقة الكهربائية أو نقلها أو توزيعها ، إعداد الخطط التوسعية بالنسبة للاستطاعة التوليدية اللازمة وخطوط النقل وشبكات التوزيع وسعاتها وملحقاتها ، وتقديمها إلى الوزارة عند الطلب لمناقشتها وإقرارها ، على أن تلزم الجهات المعنية بتنفيذ المشاريع والأعمال المعتمدة في الخطط المذكورة ضمن البرامج الزمنية المحددة لها .

المادة ١٣- مع مراعاة أحكام أي قانون معمول به ، بما في ذلك ما يتعلق بالطرق والمياه والجاري والاتصالات السلكية واللاسلكية ، للجهات المعنية بتوليد الطاقة الكهربائية أو نقلها أو توزيعها ، والمرخصة بموجب أحكام هذا القانون ، أو قوانين سابقة ، القيام بما يلي :-

أ - أن تمد أو تضع خطاً كهربائياً أو لوارم أو منشآت كهربائية تحت أي أرض أو شارع أو غيره أو فوقه باستثناء للواقع الأثرية .

ب - أن تثبت أي لوارم أو أجهزة كهربائية لازمة في أي درج أو عمر أو ميدان أو غيره أو فوقه أو على أي عقار لتزويد الطاقة الكهربائية للمستهلكين ، وبشرط في ذلك أن يتم إشعار صاحب العلاقة قبل القيام بالعمل بمدة لا تقل عن (٣٠) يوماً ، وأن يتم التعميم عليه بمقتضى أحكام هذا القانون .

المادة ١٤- على الجهات المرخصة لتوليد الطاقة الكهربائية أو نقلها أو توزيعها أن تدفع إلى المتضرر تعويضاً عادلاً عن أي ضرر ناتج عن القيام بأعمالها بمقتضى أحكام هذا القانون يلحق بأي إنسان أو حيوان أو مال منقول أو غير منقول .

وإذا لم يتم الاتفاق على مقدار التعويض ، فدفع الجهة ذات العلاقة التعويض الذي تقرره المحكمة المختصة ما لم يقرر الطرفان على التحكيم .

المادة ١٥- أ - يعين رئيس الوزراء ، هيئة رقابة مستقلة ، ترتبط به وتتألف من ثلاثة أشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص ، على أن لا يكون لأي منهم ، مصلحة مباشرة أو غير مباشرة ، بأعمال توليد الطاقة الكهربائية أو نقلها أو توزيعها .

ب - تتولى الهيئة ، بعد التشاور مع الجهات المعنية ومع مراعاة سياسات واستراتيجيات الحكومة في مجال الطاقة الكهربائية تحديد أسعار الطاقة الكهربائية ورسوم الاشتراك وبدل الخدمات وبدل التكاليف والأمانات والخدمات الأخرى اللازمة لايصال التيار الكهربائي للمستهلك .

ج - يحدد رئيس الوزراء أعمال الهيئة وواجباتها بموجب تعليمات يصدرها لهذه الغاية .

المادة ١٦- تقاس الطاقة الكهربائية التي يستخدمها المستهلك بواسطة عدادات يقدمها الموزع وتكون معتمدة من قبل الوزارة ويحق للوزارة الكشف على هذه العدادات وفحصها ومعايرتها .

المادة ١٧- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الوزير أن يصدر الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة ١٨- يلغى قانون الكهرباء العام رقم (١٦) لسنة ١٩٨٦ على أن تبقى الأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه سارية المفعول إلى أن تعدل أو تلغى بمقتضى أحكام هذا القانون كما تلغى أحكام أي تشريع آخر إلى المدى الذي تتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .

المادة ١٩- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

الأسباب الموجبة لقانون الكهرباء العام

بناءً على قرار مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٤/٤/٩ بالموافقة على تحويل سلطة الكهرباء الأردنية إلى شركة مساهمة عامة تملكها الحكومة بالكامل ، بالاستناد إلى أحكام المادة (٨) من قانون الشركات رقم (١) لسنة ١٩٨٩ .

فانه يترتب على هذا القرار إلغاء سلطة الكهرباء الأردنية وخلو الشركة محلها ، باعتبارها خلف القانوني والواقعي للسلطة ، لذلك فان قانون الكهرباء الحالي رقم (١٦) لسنة ١٩٨٦ والذي تعتبر السلطة مؤسسة بمقتضى أحكامه وتتولى بموجبه الرقابة والإشراف على كل شؤون الطاقة الكهربائية في المملكة سوف يصبح استمراره لا يحقق الغايات التي وجد من أجلها .

مجلس النواب

وبناءً عليه ، فقد تم إعداد مشروع قانون الكهرباء العام ليتناسب مع الوضع الجديد لتحويل السلطة الى شركة ، ولتنظيم أعمال توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها في المملكة ، وتحديد مسؤوليات الشركات والجهات المعنية المختصة العاملة في قطاع الكهرباء وإيجاد جهة رقابية وإشرافية حكومية على شؤون القطاع من خلال وزارة الطاقة والثروة المعدنية .

معالي رئيس المجلس : الدكتور ذيب أنيس .

الدكتور ذيب عبد الله :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيدي الرئيس .

تخوفاً من أن تباع الشركة الى القطاع الخاص وفي هذه الحالة لا ندري من يقوم بشرائها ، وقد تكون رؤوس أموال أجنبية مشبوهة ، وتخوفاً على الموظفين من الفصل وضياح الحقوق أو بعضها أدعو الزملاء لرد هذا للمشروع . وعندما قلت تخوفاً من بيع الشركة الى القطاع الخاص أعني فيما بعد ، بعد أن تحول الشركة لاي عامة ثم فيما بعد تحول الى قطاع خاص . هذا التخوف الذي أدعو زملائي لتأييدي في رد هذا المشروع ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ طلال عبيدات .

الاستاذ طلال عبيدات : شكراً معالي الرئيس .

إن الأسباب الموجبة لتحويل سلطة الكهرباء الاردنية الى شركة حكومية بالكامل وللقدم من الحكومة غير واضحة ، نرجو أن تقوم الحكومة الموقرة بتزويد المجلس الكريم بالاسباب الحقيقية لتحويل سلطة الكهرباء الاردنية الى شركة حكومية بالكامل ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ صالح شعواطة .

السيد صالح شعواطة :

قانون الكهرباء العام

معالي الرئيس ... الاخوة الزملاء الكرام

لقد بدأت الحكومة تقترح القوانين في جميع الاتجاهات إنصافاً لمؤامرات البنك الدولي ورضوخاً لتغيرات الناشئة عن العلاقات الجديدة مع العدو ، وتبريراً لمصالح الطبقة ذات المصالح الكبيرة في البلد بدل افساح المجال لاطماعها . لقد بدأت الحكومة بما تسميه " الخصخصة " اي تمليك القطاع العام الخاص للأشخاص .

نحن في الأردن اذا كنا نعتبر بشيء فكنا نعتبر ان الدولة لها قطاع عام عريض مثل مؤسسة الملكية الأردنية والبتاس والفسفات ومؤسسة الموانئ ومؤسسة الكهرباء وسلطة المياه ... ان هذه المؤسسات والقطاعات هي ملك الشعب كله ولا يجوز تحت كل اعتبار أن نسلم رقة المواطن العادي لمن يملك المال ، والا فان الدولة والوطن ستصبح تحت رحمة بل ضمن جشع واطماع هؤلاء الطامعين من الرأسمالية الغير وطنية . والذين نراهم لا يعرفون الا مصالحهم الشخصية ، ولم تثبت هذه الرأسمالية المحلية إنها مرتبطة بمصالح سواد الشعب .

مواطننا الاردني يشكو من عبء ثمن الكهرباء ونحن في ظل قانون القطاع العام ... فتصوروا معي كيف سيصبح الحال والتكاليف على المواطن المرهق أصلاً اذا سلم الأمر للرأسماليين الذين لا يهتموا في جميع اموالهم

هكذا حذر الأصم

وكلكم تعرفون ان اغليبتهم لا يهمهم الا زيادة رؤوس أموالهم ، وسيقوم هؤلاء بتسليم المواطنين ما تبقى بحوزتهم من المال القليل .

سيدي معالي الرئيس

التي وبالصوت العالي اقول ان في الخصخصة تخريب للقطاع العام وفيه إضرار بالوطن والمواطنين وفيه انتقاص من موارد الموازنة التي تشككي الحكومة دائماً بأنها عاجزة . إن الحكومة بدل أن تسلم سلطة الكهرباء وتعطيها الصلاحيات الاوسع والاشمل تراها وكأنها تريد توزيعها بين المنتفعين الرأسماليين .

التي أرى بين نصوص المشرع فكرة تحاول الحكومة اخفاءها وهي انها من خلال هذا القانون تريد أن تربط شبكتنا الكهربائية مع شبكة كهرباء اليهود .

معالي الرئيس ...

المادة ٩/ب هي مادة خطيرة بهذا الاتجاه حيث يمكن لشركة كهرباء يؤسسها اردليون ان يعقدوا اتفاقات بهذا المجال مع الشركة القطرية للكهرباء عند اليهود . وبالتالي فإن الاردن مع مرور شيء من الزمن سيصبح مرتعاً للقدرات عند العدو وستصبح زراعنا واثارة بيوتنا وشوارعنا مرهونة بارادة اليهود مذكراً أن حكوماتنا المتعاقبة لم تقل إلا في القليل النادر الى حالة الربط والتسويق الكهربائي مع جيراننا العرب (سوريا فقط) .

معالي الرئيس

التي أرى مشروع القانون من خلال هذا المنظار ، وأسجل موقعي أمامكم ، بالتني ضد

تخصيص القطاع العام وضد فتح المجال لاحتكار الرأسمال لهذا القطاع ... وبنفس الوقت ضد اجراء أي تعاون مع العدو في هذا المضمون ، ولو لم يذكر في هذا المشروع ، ودون حاجة للدخول في تفاصيل المواد فإنني أهدي رأيي بضرورة رد هذا المشروع للحكومة والسلام عليكم .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، إخواني للعروض علينا الان قانون يتعلق بسلطة الكهرباء . يعني لا أعرف ما علاقته بالتعامل مع العدو مع إحترامي وتقديري لوجهات نظر الرءلاء ، ولا أريد أن أوجه الحديث لأي اتجاه . لكن أرجو أن لا نحول تحويل أي قانون لأي لجنة لمناقشة عامة ولن أسمح أن تحول القضية لمناقشة عامة ، هناك رأي من رأيين إما تحويل هذا القانون للجنة أو رده . ليس معقولاً أنه كلما يصل قانون الى المجلس نحول قبول هذا القانون أو رده الى مناقشة عامة ، فأرجو أن يكون حديثنا منصب حول قبول هذا القانون أو رده والقضية محصورة في هذين الرأيين . الدكتور بسام العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

يعني حتى توجيه الكلام في أن يحال المشروع الى لجنة أو أن يرد من المنطق أن يسبقه نقاش ، لا أعني أن يكون النقاش مستفيضاً يستهلك الوقت . لكن حتى تتولد القناعة لدى الاخوة في تصويتهم لا بد من إبراز . فإذا وصل الامر لمرحلة التكرار من حق رئيس المجلس أن يوجه الامر بخط معين ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام الاستاذ الدخمي .

السيد عبد الكريم الدخمي : شكراً معالي الرئيس .

يسمح لي معالي الرئيس أن أختلف معه فيما ذهب اليه ، فالمادة "٣٩" من النظام الداخلي تقول " لا يوضع مشروع أي قانون موضع البحث والملاكمة في المجلس ما لم تكن نسخة منه قد وزعت على الاعضاء قبل ثلاثة أيام على الأقل من البدء بالملاكمة فيه . على أنه إذا كانت هناك أسباب إضطرارية تستدعي النظر فيه حالاً فيجب على الرئيس أن يضع ذلك في الرأي ... " هذه تسمى معالي الرئيس القراءة الاولى للقانون ، فبالقراءة الاولى تستطيع أن تناقش القانون بشكل عام . فإذا رأى المجلس ، في المادة "٤٠" ، تجري الملاكمة بعد مرور المدة ، " بعد مرور المدة للمعينة في المادة السابقة يقرأ مشروع القانون علناً في المجلس " وهي القراءة الاولى ، " ثم تجري الملاكمة .. " لا أرى مانعاً نظامياً أو قانونياً يمنع من اجراء الملاكمة ، " فإذا رأى المجلس أن هناك حاجة لمثل هذا القانون فعلى الرئيس أن يضع أمر إحالته على اللجنة المختصة في الرأي وإذا قرر أن لا حاجة لمثل هذا القانون فيحيله الى مجلس الأعيان " . بمعنى أننا لنناقش في المشروع بالقراءة الاولى ثم نقرر هل يحال الى لجنة أم يرد فإذا رد يحال الى مجلس الأعيان وإذا قبل يحال الى اللجنة المختصة لأن احداً لا يستطيع أن يقترح رد القانون بعد أن يحال الى اللجنة المختصة شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لمعالي الاخ أبو فيصل ما نوه له في المادة "٣٩" و "٤٠" ، الحقيقة لم يكن حديث الرئاسة منصب بشكل من الاشكال أن لا يجري الحديث حول مشروع القانون ، إنما أن يتحول الحديث الى البحث في مواد القانون وأن المادة كذا تقول كذا فماذا تبقى للمناقشة العامة إن قبلنا القانون ونناقشه اللجنة ثم حولناه الى المجلس الكريم وسناقشه مادة مادة في حالة قبوله وفي حالة مناقشته في اللجنة . لكن وفقاً بوقت المجلس وأنتم تعلمون مدى حجم العمل الموجود في هذه الدورة الاستثنائية ، أن لا تستهلك كثيراً من الوقت لتحويل قانون الى لجنة أو رد هذا القانون . الدكتور النور . لو سمحت دكتور شيكات ليس الموضوع موضوع عدل ...

الدكتور عبد الله النور : الكلمة لي وليست للرئاسة الجليلة .

معالي رئيس المجلس : استأذنك معالي الدكتور .

الدكتور عبد الله النور : أعطي شيكات دوري .

معالي رئيس المجلس : استأذنك يا دكتور ، إذا كان الموضوع موضوع عدل فليس من العدل أن تقاطع زميلك أولاً . ثانياً ، إذا كان الموضوع موضوع عدل فليس من العدل أن تحرق النظام وأن تتكلم بدون استئذان .

وإذا كان الموضوع موضوع عدل فالعدل يستدعي أن نعطي الرءلاء حسيبنا استأذنوا

هكذا في الأصل

عندي ، كل الزملاء في نفس المستوى من حقهم الحديث ، فأرجو يا دكتور أن تتوخى موضع كلماتك قبل أن تتحدث . دكتور نسور تفضل .

الدكتور عبد الله النسور : سيدي الرئيس ، أولاً سيقني عدد من الزملاء يطلبون رفض هذا المشروع دون دراسته وقد تلزع بعضهم في أن من شأن هذا القانون أن يعرض مصالح الموظفين للخطر وأن يسرح بعضاً منهم ، وأن يرفع تسعيرة الكهرباء ، وأن يوصل كهرباء الأردن بكهرباء إسرائيل . كل هذه النظريات تبقى نظريات لا هي صحيحة تماماً ولا هي خطأ تماماً إلى أن تدرس . من الذي يدرسها اللجنة المختصة . هذا القانون مطلوب دراسته من قبل اللجنة ، فإذا رأى البعض أنهم يملكون الحقيقة كل الحقيقة دون دراسة فأنا من الذين لا يملكون كل الحقيقة وأريد أن تأخذ وقتاً نرى ما يلي :-

- هل سيضار العمال ؟

- هل ستضار التسعيرة ؟

- هل تحويل المؤسسة إلى القطاع الخاص تخفيض أم رفع لسعر الكهرباء ؟

- هل ستربط مقدراتنا واقتصادنا والطاقة ، وهي مشغول بخطر جداً ، هل ستربط بإسرائيل أم لا ؟

كل هذه ستفحص سيدي الرئيس ، ولذلك أله نجاهه كل قانون يأتينا كما ذكرت المرة الماضية قبل دراسته هذا شيء اعتقد أنه

ليس من الحكمة في شيء قبل ثلاثة أيام كدنا نرفض مشروعاً مائلاً تماماً متعلقاً بمؤسسة المواصفات السلوكية واللاسلكية حيث دعا بعض الزملاء أن لا نقرأ القانون وكان بالنتيجة أن صوتنا على إحالته للجنة .

سيدي الرئيس ، ادخال القانون للجنة ليس قبولاً بالضرورة ، أدعو زملائي الكرام إلى إرساله إلى اللجنة المختصة للدراسة وإيقاف النقاش عند هذا الحد وشكراً لكم .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ المعكور .

السيد عبد الرحيم المعكور :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

إذا سمحت لي أن أختلف مع معالي أبو زهير للمرة الأولى أن يتهم من يتكلم في القانون أنه لم يقرأه ، أنا لا أعتقد أن زميلاً وصله القانون ولم يطالع على الأقل الأسباب الموجبة . وأنا أعتقد أنها المرة الأولى من خلال مجلس النواب أن مجلس الوزراء يعتمد في الأسباب الموجبة لتحويل هذا القانون إلى المجلس هو قرار مجلس الوزراء فقط ، هكذا دون أية بيانات مرافقة ومقنعة لمن يقرأ هذا القانون ويقرأ أسبابه الموجبة إن الحكومة محقة على الأقل مبدئياً في موضوع التحويل . كل الذي أعتد في هذا الموضوع أنه استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم وتاريخه بقرار تحويل القانون .

القضية الأخرى وهي قائنة على دراسة للمشروع ، أنا كان بودي أن تضع الحكومة معي

نص القانون في المجلس ، وبعد قراءته في المجلس يقرر المجلس إما إحالته إلى لجنة أو رده . ولعل في هذا الجواب على الاشكالية التي أشار إليها الاخ أبو زهير أنه لعل بعض الاخوان ما درسوا وحتى ندرس وما إلى ذلك . وأنا أذكر بأنه في الجلسة الماضية في مشروع قانون المياه والمجاري تساءل عدد من الزملاء كيف أحيل هذا القانون إلى اللجنة القانونية مع أن اللجنة المالية سبق أن رفته .

بالتالي أنا أرجو من الرئاسة الجليلة أن تلزم بهذا النص لأن كل مشروع قانون جديد يتلى هنا أولاً بعد توزيعه بثلاثة أيام ثم يجري النقاش هل يقبل أو يرد وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، هذه رغبة المجلس الكريم إذا تمحوا نقرأ القوانين ، إذا سمحت دكتور أنت طلبت نقطة نظام وقرأت المادة وعقبت عليها واستمعنا لك بملء الحرية ، لا تضيق ذرعاً إذا حكيت أنا كلمة .

القضية كالتالي :- إذا كان المجلس صاحب القرار يرغب في كل جلسة أن يقرأ هذا القانون فالرغبة للمجلس ، لكنه حرراً أبعده أن جدول الأعمال يوزع قبل ثلاثة أيام وكل زميل بالتأكد لما يصله جدول الأعمال يطلع على القانون ، فاشفاقاً ورفقاً بوقت المجلس لا يقرأ القانون هنا . أنا معك بنقطة النظام لكن إذا المجلس يريد أن يعود لتطبيق هذا الكلام فأنا أؤيد قرار المجلس الكريم . الدكتور فرح الرضوي .

الدكتور فرح الرضوي : شكراً معالي الرئيس .

حولت سلطة الكهرباء إلى نظام الخدمة للموظفين فيها لأن هؤلاء الموظفين ومن حقهم علينا أنه بالأمس حولوا إلى نظام الخدمة المدنية واسترد بعضهم استحقاقاتهم من الضمان الاجتماعي ، الآن سيرجع لنظام الخدمة المدنية مرة أخرى . من سيقوم بتغطية المال الذي سحب ثم يعود الآن للضمان مرة أخرى ؟ وهذا حق للموظفين في الوضع الجديد .

من حقنا أن تساءل ما مصير من يتقاعد إلى أن يتم هذا القانون ، ما مصير هؤلاء ؟ هل سيتقاعدوا على حساب الضمان أم على حساب نظام الخدمة المدنية ؟

القضية الأخرى من حقنا أن تساءل هذا للمشروع خصصته الآن ، أليس من حقنا على الأقل أن نطرح تساؤلاً أين المصلحة الكامنة في هذا التحويل ؟ لماذا لم تتضمنها الأسباب الموجبة ؟ من حقنا أن نذهب بعيداً هل هي إحدى إستحقاقات البنك الدولي أم لا ؟

هذه قضية معالي الرئيس قائمة على دراسة أولية للقانون كما ذكر الزملاء ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، نقطة نظام الدكتور عريضة .

الدكتور محمد عريضة : شكراً معالي الرئيس .

لنقطة النظام هي نفس النقطة التي أشار إليها معالي أبو فيصل قبل قليل ، المادة "٤" من النظام الداخلي تنص على أن مشروع القانون يقرأ هنا بعد توزيعه بثلاثة أيام ، يقرأ

فكرنا فيه لأحد

الحقيقة أن هناك ثلاث أمور كانت تدور في مخيلتي وأود أن أذكرها ، لكن تأخري في الحديث جعل أخي أبو زهير وأخي المعكور يسبقوني إلى هذه الأفكار ، ولهذا أريد أن أركز على نقطة بسيطة وبسرعة .

إذا نظرنا إلى الحكومة الرشيدة نجد أن معظم أعضائها من النواب ، وأن تكيل الاتهامات لآخواننا النواب ترك الوزراء على جنب هذا منطق يجب أن يعتمد عنه ويجب أن نتعامل باستمرار باحترام المواطن الأردني .

أنا ضد أي اتهام لأي مواطن أردني بأنه فوراً في أي قضية من القضايا سيدخل ويتعامل مع إسرائيل ومع العدو . فارجو أن تكون مخاطبتنا لبعضنا مخاطبة موضوعية علمية بعيدة عن الاتارة ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

بداية ، أنا سمعت اليوم الكثير من العظات ، يعني وكأن التصور أن النائب يأتي تحت القبة يسمع ويدور ، رجاءاً أنا أعتقد أن النائب من حقه أن يتكلم كيفما شاء وهو مسؤول عن كلامه .

بداية عندما قرأت الأسباب الموجبة لمشروع القانون لم أجد أن الحكومة قد أوردت أية أسباب موجبة لتبرير مثل هذا القانون ، وكنت أتمنى أن يكون ورد في الأسباب الموجبة

سبب واحد مقنع لتحويل سلطة الكهرباء الأردنية إلى شركة .

ثانياً :- إن تنفيذ سياسات صندوق النقد الدولي بالخصخصة وتحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص فيه خلخلة للمجتمع وزيادة الهوة بين فئات المجتمع والتي سينتج عنها زيادة غنى الأغنياء وزيادة فقر الفقراء .

وعليه اطلب من الزملاء رد مشروع هذا القانون ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور عمارين .

الدكتور لؤي عمارين : الزملاء الكرام ، الحقيقة إن الأسباب الموجبة المرفقة مع هذا القانون هي غير وافية وغير مقنعة على الإطلاق . أنا أفهم أنه الهدف من هذا القانون تحويل سلطة الكهرباء الأردنية إلى شركة مساهمة تمتلكها الحكومة كخطوة أولية في طريق تحويلها إلى القطاع الخاص ضمن ما يسمى ببرامج الخصخصة .

زملائي الكرام ، إن سلطة الكهرباء الأردنية والقائمون عليها هي من المؤسسات القليلة الناجحة في الوطن وقد وصلت خدماتها الجليلية والحضارية كافة المدن والبادية دونما تمييز ، ولعل مشروع كهربة الريف من أهم إنجازاتها دون أي اعتبار ربحي ، ولا أدري لماذا هذا التفاهت لتحويل المؤسسات الناجحة والهامة جداً لكل مواطن فقير وغني ، حيث توفر له خدمات أساسية وضرورية ، لماذا نساهم

نزود باقي أنحاء المملكة ، وربما أتيج لكثير من الزملاء ممن تتعامل مع سلطة الكهرباء وكذلك مع شركتي الكهرباء سيجد الفرق بين الاثنين .

وهنا أقول وكنت أتمنى من معالي وزير الطاقة أن يكون موجود ، لقد أصبحت سلطة الكهرباء بالترهل وذلك لمعرفتي بأمر عدة . إنني أتمنى الزملاء والمصلحة المواطن خدمة أن تحول إلى شركة مساهمة تعمل على أسس تجارية ، هذا أولاً .

النقطة الثانية ، التي أتفق مع الزملاء بأن ما ذكر من قبل الحكومة ليس هناك أسباب موجبة مطلقاً سوى قرار مجلس الوزراء بتحويل سلطة الكهرباء لشركة خاصة وهذا السبب الوحيد . بمعنى كم تميت أن وضعت أسباب كما يعلمها الكثير من الزملاء النواب الوزراء بأنه كان بإمكانهم أن يضعوا من الأسباب الموجبة بحيث يقدموا الزملاء .

لذلك أتمنى من الحكومة أن تضع أسباب موجبة تقنع الزملاء الأفاضل علماً بأنني مع تحويل سلطة الكهرباء إلى شركة تتعامل مع المواطن على أسس تجارية ولمصلحة المواطن ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : وزير الطاقة بالوكالة الدكتور مجيد ابو عليم .

معالي وزير الدولة ووزير الطاقة والفروة المعدلية : الحقيقة أتمنى الزملاء أن أشير هنا أن القانون ليس فقط بتحويل السلطة إلى شركة

في حرمان المواطن والفقراء من هذه الخدمات الهامة وذلك عن طريق تحويل هذه المؤسسات الناجحة إلى ملكية فئة قليلة من الملتصقين من إقتصاد الوطن وعلى غير وجه حق .

إن الادعاء بأن هذه المؤسسة تعاني من خسارة كبيرة مجاني للحقيقة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الاستثمارات الكبيرة جداً في هذا المجال والخدمة الوطنية الواسعة المقدمة فاتها توازي أضعاف أضعاف عجزها المالي وهي حجة واهية وغير مقبولة .

إننا بهذا سوف نؤثر سلباً على نوعية هذه الخدمة والعاملين فيها ونعمل على زيادة أعباءها ولبعدها عن تناول الفقراء من أبنائنا وتقديم خدمة مجانية لفئة محدودة ومحككة ومتعطشة للاقتضاض على مقدرات الوطن الاقتصادية على حساب مصلحة الوطن وبقائه للسحوقين .

ولذا فأنني أطلب برد هذا القانون والابقاء على سلطة الكهرباء كما هي مؤسسة حكومية ١٠٠٪ عصبية على المحتكرين والمترصنين بها ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور الزين .

الدكتور محمد الزين : شكراً معالي الرئيس .

يعلم الزملاء الأفاضل أن سلطة الكهرباء تزود جميع محافظات الجنوب وكذلك مناطق الاغوار ، وشركة الكهرباء الأردنية ضمان وأريد

هكذا في الأصل

ولكن ينظم جميع قطاع الكهرباء في المملكة ويعطي الحكومة المزيد من الاشراف والتخطيط على القطاع بشكل عام .

من الاسباب الموجبة المذكورة أرجو أن نعلم أن تحويل السلطة الى شركة يخفف العبء عن الدولة لتوفير الاموال اللازمة للتوسيع والاستثمار في مشاريع توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية وذلك من خلال الاعتماد على الذات في توفير هذه الاموال وغيرها من الموارد الانتاجية كالقوى البشرية والمعدات والاجهزة .

ثانياً :- تحسين الكفاءة الانتاجية ولوجية وجودة خدمة توزيع الكهرباء من خلال العمل وفق الاسلوب والاصول التجارية ومنهج القطاع الخاص وخلق جو من المنافسة ومواكبة سرعة تقدم وتطور التكنولوجيا وصناعة الكهرباء .

ثالثاً :- توفير المرونة في إدارة العمل واتخاذ القرارات اللازمة لتشغيل وصيانة المنظومة الكهربائية بيسر وسهولة من خلال وجود الاستقلالية المالية والادارية والعمل بموجب أنظمة وتعليمات خاصة بعيدة عن التعقيدات المالية والمحاسبية والادارية وما يسمى بالبيروقراطية .

رابعاً :- سهولة التعامل مع الافضل مع متطلبات العلاقات الخارجية مع الشركات وميوت الخبرة والمؤسسات المالية ومتطلبات العمل في الخارج في مجال الخدمات والاستثمارات الدولية .

هذا كله يوفر مزيد من الدخل والارادات الضريبية وأرباح الاسهم لخزينة الدولة ويوفر من المديونية على الدولة ، وبالنسبة للاخوة أجيبهم على بعض الاسئلة ، التخوف من البيع للقطاع الخاص . هذه الشركة تملكها الحكومة كاملة وحتى تتحول للقطاع الخاص كما ذكر احد الزملاء محتاج الى قرار من مجلس الوزراء وبناء على تنسيب من وزير المالية ووزير الطاقة وهذا غير وارد الان ، فهي شركة تملكها الحكومة بالكامل .

من حيث حقوق الموظفين فقد نص قرار تحويل السلطة الى شركة من مجلس الوزراء بالمحافظة على حقوقهم ، وهناك دراسة للجنة خاصة شكلها مجلس الوزراء لوضع حل لحقوق هؤلاء الموظفين سواء على التقاعد المدني أو على الضمان الاجتماعي .

والخوف من رفع سعر الكهرباء في ظل هذه الاسباب والرؤيا المستقبلية ، المتوقع هو العكس قد تنخفض الكلفة . ولذلك اخواني نحن لا نناقش القانون ولا نناقش شركة ستعامل مع اسرائيل ، نناقش شركة حولت الى حكومة اردنية بالكامل ولا نذكر فيها أي شيء عن هذه المواضع .

ثانياً :- الاتهام والبنك الدولي ، كلنا يعرف أنه هناك بنك دولي ، لكن الذي نتكلم عنه شركة اردنية وشركة حكومية بالكامل . وأنا أرجو من اخواني أن نحول القانون الى اللجنة القانونية ، وإذا كان هناك أي مادة أو بنود يراها الاخوان انها غير مناسبة أو تحتاج الى ضوابط فليعطوا رأيهم وشكراً لكم .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم . معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم : شكراً سيدي الرئيس .

يعني عندما يقال كلمة في هذا المجلس يحسها الزميل النائب أنها تشير الى اتهام بغضب غريبة مضرة ، ونجلس في هذا المجلس لنستمع للطبع يميناً ويساراً بأننا راضون لصندوق النقد الدولي ونمرر أهداف الاعداء ، وليس لنا إلا أن نقول سامحكم الله ، والله ما حاولنا ذلك يوماً ولا قبلناه لأنفسنا ولا لكم .

نتمنى أن تبحث للمواضيع بواقعة وليس بالتخوف منها ، فلخائف لا يبنى وطن ، وإنما الذي يقدم على الصعاب ويأخذ الموقف الصلب في الموقف الصعب هو الذي يستطيع أن يبنى وطناً .

أنا أقول لأخواني بمعنى الصراحة أنه لا توجد أسباب خلفيات أخرى لهذا القانون سوى رغبة واضحة في تحسين الخدمات الكهربائية في هذا الوطن . من يظن أن سلطة الكهرباء الاردنية تؤدي خدمة الكهرباء في هذا الوطن أعقد أن هذا الامر ليس صحيحاً . فأنتم تعرفون أن دورها يقتصر فقط على توليد الكهرباء وأن التوزيع في ٩١٪ من الوطن تتولاه شركات خاصة . وأن سعر الكهرباء من الشركات الخاصة يجري الاتفاق عليه بين المولد وبين الموزع وبموافقة الحكومة . بمعنى آخر إذا رفعت الحكومة سعر التوليد سيرتفع حكماً سعر التوزيع . تعرفون أن سلطة

الكهرباء لا توزع إلا في الجنوب بشكل رئيسي ، أما في محافظات الوسط والشمال فهي شركات خاصة ، فمبدأ التخصيص قائم أصلاً .

ولنن نتحدث هنا عن قيام شركة خاصة تملكها الحكومة بتوليد الكهرباء ، لأنني أعتقد أنه ستقوم شركة خاصة للتوزيع في المناطق التي توزع فيها .

البعض ربط الموضوع بالربط الكهربائي من أجل أن يجد مديحاً من الربط مع اسرائيل وهو موضوع لا وارد لا شكلاً ولا موضوعاً ، لأن من يريد أن يربط يربط وهي سلطة لأنه قرار تتمتع به السلطة التنفيذية . فربطه من خلال شركة أو من خلال سلطة ليس موضوع بحث إنما هو إقدام الى ما لا سبيل لاقحامه واسقاط على موضوع ليس مجالاً للحوار .

نحن نربط كهرباء الان مع تركيا وسوريا والعراق ومصر ، مشروع كبير وضخم ، وإذا كان الحديث عن ربط مستقبلنا كأننا نقول نحن أيضاً نربطه بتركيا ونربطه بسوريا ونربطه بالعراق ونربطه بمصر . فالموضوع ليس به علاقة بالربط سوى محاولة لاقحام اسم اسرائيل على موضوع فني داخلي ، ويمكن أن نقوم بهذا الربط والسلطة قائمة قبل أن تكون شركة .

الموظفون ، أنتم تعرفون سياسة الحكومة أن تلتزم بحقوق الموظفين في أي مؤسسة حتى لو صغرت ، فما بالك بمؤسسة تتغل من وضع الى وضع . لا تحاول الحكومة أن تريد حجم البطالة في أي يوم من الأيام ، وما جريده

هكذا حبه لاصح

الشعب إلا صورة من هذه الصور . وما مصنع الزجاج في معان إلا صورة من هذه الصور فموضوع موظفي هذا الجهاز أنا أعرف أن بعضاً من هؤلاء الموظفون مرعوبون لأنهم يحبون أن تبقى حوافزهم الحالية وقد لا يحبون الانتقال إلى العمل ضمن إطار شركاتي .

هذه الحكومة ستجد حلاً لموضوع علاقتهم بالتقاعد وعلاقتهم بالضمان ، ولكنها لن تترك أحداً منهم أن ينضم إلى إطار البطالة . والحديث عن التفاهات والحجج الواهية في موضوع الخصخصة أبها الآخرة الكرام ليس وارداً ، نحن نتكلم عن تطوير خاضع لبرنامج التصحيح الاقتصادي الشامل ، برنامج التصحيح الذي عرض على المجلس السابق ووافق عليه . هذا البرنامج للتصحيح مشمول به هذه المواضيع جميعاً ، وإذا كانت الحكومة تتقدم بالقوانين يميناً وشمالاً فهو مطلوب منها ، لأنها إن ترددت ولم تتقدم وغداً ستأتي حزمة كبيرة من القوانين التي تتعلق بالأوضاع المالية والاقتصادية .

فأرجو أن يكون تقديم القانون مدحاً للحكومة بأنها تؤدي دورها ولا تتفاد عهده ... شكرًا سيدي .

معالي رئيس المجلس : شكرًا لك ، نقطة نظام الأستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : شكرًا معالي الرئيس .

من حق الحكومة ومن حق معالي نائب رئيس الوزراء أن يرد على أي كلمة إذا اعتبرها

كلمة تتضمن اتهام أو تجريح ، ومن حقه أن يطلب شطبها من المحضر . ولكنه استعمل هو أيضاً في رده ، في بداية رده ، على كلمات النواب بأنها " طخ " ، وهذا التعبير أيضاً أقول أنه يخرج عن وقار المجلس ، فأرجو أن تشطب هذه العبارة من المحضر ... وشكرًا .

معالي رئيس المجلس : شكرًا لك ، سأعالج هذه القضية . الدكتور همام سعيد .

الدكتور همام سعيد : شكرًا معالي الرئيس .

بداية أذكر بالمادة " ٥٢ " من النظام الداخلي حيث تقول هذه المادة " تقيد طلبات الاذن في الكلام بترييب تقديمها " . لقد بات لدي يا معالي الرئيس بأن هذه المادة غير مطبقة لدى الرئاسة الجبلية وعندني شواهد خلال العديد من الجلسات في هذا المجلس .

ولذلك ما أرجوه أن تطبق هذه المادة وأن تكون هناك آلية لدى الرئاسة في تقييد الطلبات وأن لا تكون انتقائية ، حيث يعطى هذا الدور ثم يقفل بعد ذلك إلى ثلاثة أو أربعة بعده . لذلك الرجاء أن يمارس النائب حقه من الرئاسة من جهة ومن كل عضو أن يمارس حقه من جهة أخرى .

أما الأمر الثاني ، فلقد اسمعنا الآن من معالي وزير الطاقة بالوكالة إلى أسباب ...

معالي رئيس المجلس : عفواً أن أقاطعك لكن كنت أرغب أن أجيئك على نقطة النظام ، لكن أنا أسجل أسماء الزملاء الذين رفعوا

أيديهم لكنني لا أستطيع أعطيهم الكلام دفعة واحدة ، لدي حوالي " ١٥ " زميل طالين الكلام لكنني أجتهد أن أسجل أسمائهم حسب ملاحظتي أنهم رفعوا أيديهم ، وأنت تلاحظ احتجاجات كثيرة أنه ما أعطيني الدور يعني الذين يتكلموا هم من خارج المجلس ١١٩ . لكن بالنتيجة سأتبع الفرصة للجميع ليتكلم .

الدكتور همام سعيد : معالي الرئيس أنا أقول أن يعطى الدور بالترتيب حسب رفع الأيدي .

الحقيقة عندما أبدى معالي وزير الطاقة بالوكالة أسباباً موجبة الآن لأول مرة نسميها هنا هذا يدل على إستهانة الحكومة بالمجلس الكريم ، حيث أنها تعودت على أن ترسل أسباباً موجبة غير واضحة وتحتاج إلى توضيحها أو إلى ابتعادها في أثناء الجلسات وهذا ما أرجوه أن تقلع الحكومة عن هذا الأسلوب وعن هذه السياسة ، وأن تأتينا الأسباب الموجبة دائماً واضحة وبشكل واضح وبدون حتى تستطيع الحكم على القانون قبل أن تأتي إلى هذا المجلس .

لندرس الأسباب الموجبة وما وراء السطور وما في الخفايا حتى نتأكد من هذه الأمور وبالتالي أن تتخذ رأياً السديد في هذه القضية .

أما الأمر الثاني معالي الرئيس ، هذا القانون تضمن إلغاء قانون واستحداث قانون آخر ، ألغيت سلطة الكهرباء بموجب مشروع هذا القانون ، مع أن هذه السلطة تتولى بموجبه الاشراف والرقابة على كل شؤون الطاقة الكهربائية ، وقد نقل هذا الأمر بعد ذلك إلى

وزارة الطاقة . بمعنى أن الوظيفة ترى الحكومة أنها ضرورية وأن تمارسها جهة ، ولكن نقلت هذه الجهة الآن إلى الوزارة بدل أن تمارسها السلطة .

لذلك لا نرى فعلاً أن تحولاً كبيراً يقوم فيما لو حدثت الحكومة هذه الصلاحية من سلطة الكهرباء إلا أن تكون أمور لا ندرها ولا نعلمها .

ولذلك لأن الأسباب الموجبة غير واضحة وغير مبينة وليست مقنعة فأنتي مع رد هذا القانون ... وشكرًا .

معالي رئيس المجلس : شكرًا لك ، الأستاذ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر : بسم الله الرحمن الرحيم

شكرًا معالي الرئيس .

من خلال قراءتي للأسباب الموجبة لقانون الكهرباء العام وجدت نفسي مضطراً لوضع " ٣ " علامات تعجب أمام هذه العبارة لأنني لم أجد في الأسباب الموجبة أسباباً موجبة ، اللهم إلا رغبة الحكومة ولغتها حاجة في نفس يعقوب قضايها .

ثانياً :- كنت أتمنى أن أجد في الأسباب الموجبة ما يقتنع القارئ بذلك ، كما كنت أتمنى أن تفصل الحكومة في هذا الموضوع .

ثالثاً :- كنت أتمنى أن يرفق مع هذا لمشروع قانون السلطة السابقة بمقارنته مع

هكذا في النص

القانون الجديد حتي يستطيع النائب أن يقارن بين القديم والجديد .

رابعاً :- أعتقد أن عدم خصخصة هذا المرفق العام وهو الكهرباء يتسجم مع أن تكون هذه المرافق الرئيسية عامة وملك للدولة لقوله عليه الصلاة والسلام " الناس شركاء في ثلاث الماء والكأ والنار " . والكهرباء هي الطاقة وهي النار ولا بد أن تكون عامة كما ورد في الحديث الشريف ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : شكراً معالي الرئيس .

يبدو أن مهام السلطة وشركة الكهرباء غير واضحة لدى بعض الزملاء . السلطة هي مولدة الطاقة والشركة هي الموزع للطاقة ، وهذا نجم فعلاً عن عدم وضوح الأسباب الموجبة لتحويل سلطة الكهرباء الى شركة .

وكذلك الامر أن هذه الشركة هي شركة حكومية اعتقد لمدة سنتين تحت التجربة إلى أن ثبت جدواها وتحول الى شركة خاصة .

ولهذا أنا أقترح وقف النقاش في هذا الموضوع وتحويل هذا المشروع الى اللجنة المختصة وهي لجنة المياه والطاقة .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، هناك طلب بوقف النقاش وهذا حق للزميل ، نقطة النظام بفضل .

السيد عبد الكريم الدغمي : معالي الرئيس ، الفصل الذي جاء فيه وقف النقاش والدفع بوقف النقاش في مذكرات المجلس والجلسات ، لكن في مشاريع القوانين هناك فصل خاص بذلك . هذا الفصل لا يسمح بوقف النقاش ، النظام الداخلي مفصل وواضح والذي وضعه النظام الداخلي يفهم جيداً ماذا يضع وماذا يشترع .

النظام الداخلي فيما يتعلق بمشاريع القوانين ووضعها وتعديلها وإلغائها في الفصل السادس في المادة "٣٧" وما بعد ، وهو يختلف عن مذكرات المجلس ونظام الجلسات ولا لما وضعنا مشاريع القوانين في فصل مستقل .

لذلك وقف النقاش غير وارد بهذه الكلمة ، وأنا هكذا أفهم النظام الداخلي .. وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الفصل السادس يتحدث عن مشاريع القوانين ووضعها وتعديلها وإلغائها في موضع تحديد مواد النظام الداخلي لسير مشاريع القوانين . لكن الفصل الذي يتحدث عن المذاكرة في المجلس ، للمذاكرة في المجلس تعني كل ما يبحث في المجلس . مشاريع قوانين أو مناقشة أو أسئلة أو أجوبة ، للمذاكرة تعني البحث في أي قضية تطرح في هذا المجلس الكريم . نقطة نظام دكتور هاشم .

الدكتور هاشم الدباس : تكلم ضد القانون كثيرين لكن لم يتكلم معي إلا القليل ولذلك ألح الفرصة للذين يريدون أن يتحدثوا

حول دراسة هذا القانون . يعني للعدالة والانصاف يجب أن تعطى الحق للمدعي الكافي من الطرفين ، بحيث تكون الفرصة لنضوج القانون أمام النواب .

معالي رئيس المجلس : شايف العدالة تحكروا عنها كثير اليوم ، ما هي القصة ؟ إذا سمحتوا حتى طلب إيقاف النقاش له آلية بأنه بعد طلب وقف النقاش يعطى الفرصة لمن مع ولن ضد ، لكن عندما أعطي الدور أنا لست بدخل ذهن من يتكلم لأعرف هل هو مع أو ضد . لو كنت أعرف أنه مع أو ضد فهذه قدرة رب العالمين استغفر الله أن أذكرها ، أنا لا أعرف الذي سيتكلم هو مع القانون أو ضد القانون ، إذا تطلبوا مني هذه فأنتم تطلبوا المستحيل من الرئاسة .

سأعطي الكلام لجميع الذين طلبوا الكلام ووقت المجلس أنتم مسؤولين عنه ، إذا كان هذا المجلس يرد إشاعة الوقت فهذا موضوع آخر . الأستاذ أنور الحدييد .

السيد أنور الحدييد : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة عندما قرأت الأسباب الموجبة لم يكن كافياً ما ورد بها لسن هذا التشريع ، وأنا مع إخواني المتخوفين من مثل هذه المشاريع . وسبق لدول أخرى في العالم وخاصة للمسكر الشرقي عندما تحولت مؤسساته العامة الى الخصخصة وفتحوا البيع الى كل من يريد .

إلا أنه في هذا المشروع ومن قراءتي

الأولى له عندما أورد نصاً يقول فيه بتحويل سلطة الكهرباء الأردنية الى شركة مساهمة عامة تملكها الحكومة بالكامل فلا أجد أي تخوف في هذا المشروع وخاصة وأنا أشاهد كثير من مواطني هذا البلد من هجرة الكفاءات في القطاع العام الى القطاع الخاص ، وإلى هجرة الكفاءات من القطاع العام الى خارج هذا البلد لقلة المرتبات .

فأني مع تحويل هذه السلطة الى شركة لأنه فيه خير للموظفين وللمؤسسة في آن واحد لتجلب كفاءات نحن في أمس الحاجة لها في القطاع العام ولتدفع مرتبات مناسبة لهذه الكفاءات ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الأستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

بداية أنا مع وقت المجلس ولكني مع النظام الداخلي الذي يعطينا الحق في المذاكرة ، ولن أدخل في تفاصيل القانون لأن الدخول فيها ليس وقته الآن ، ولن أقف أيضاً عند النهج الحكومي بشأن الخصخصة وهو نهج خطير أتحشى أن تتحول حتى مؤسساتنا الثروة الى شركة لا سمح الله .

ولذلك سأوقوف عند الأسباب الموجبة لقانون الكهرباء . يؤسفني أن أردد مع أخي الدكتور همام حين قال إن الحكومة لم تجبر عقول النواب حين قدمت اليهم هذا المشروع

هكذا في النص

دون أسباب موجبة . وحاولت بالقراءة الرابعة وليست الاولى أن أتعرض الى الاسباب الموجبة ، تقول " تنظيم اعمال توليد الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها في المملكة " ، وهل كانت غائية السلطة عن هذا الدور ١١٢ . " تحديد مسؤوليات الشركات والجهات المعنية المختصة في قطاع الكهرباء " ما أضافت جديداً . " ايجاد جهة رقابية وإشرافية حكومية على شؤون القطاع " . أقول جاء هذا المشروع بدون أسباب موجبة مع تقديري للأسباب التي حاول تقديمها وزير الطاقة بالوكالة .

الوضع الصحيح يقتضي منا إعادة هذا المشروع الى الحكومة لتتقدم بأسباب موجبة حقيقية تتاح لنا دراستها خلال المدة القانونية التي حددها النظام الداخلي وهي ثلاثة أيام ليصار الى المذاكرة في مشروع القانون في ضوء الاسباب الموجبة الحقيقية ، ولذلك أنا أؤكد وأثني على إقترحات إخواني برد هذا القانون الى الحكومة لتتقدم اليها بأسباب موجبة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور الكولجي .

الدكتور أحمد الكولجي :

بسم الله الرحمن الرحيم

لكل مشروع روح وجسد ، ونحن في هذه الجلسة نناقش الروح لأنها إذا كانت حية يمكن للمواد التي تشكل الجسد أن تنمى فيها . وروحه تتناول فلسفته ومبادئه وغاياته التي يهرجها في الحقيقة ما يسمى بالاسباب الموجبة .

كما قال إخواني الذين سبقوني لم نجد في الاسباب الموجبة ما يولد لدينا قناعة بأن الأغراض ... ألغ إلا شيئاً واحداً وهو قرار مجلس الوزراء في شهر نيسان ١٩٩٤ ، وهذا باب خطير إذا فتح للحكومة ، أي حكومة ولا أخص حكومة دون حكومة ، فهو يلغي العملة ويوجد للملول بلا علة . لأن قرار مجلس الوزراء لا أقول على الدوام يكون خاضعاً لهوى ولكن إذا لم ترد العملة فلا يجوز ايراد الملول .

ثم هذا المشروع مشوب بمشوب يعيوب كثيرة جداً ، المشيب الاخطر وهو فتح باب قرار مجلس الوزراء ليكون سبباً موجباً .

الامر الثاني كما قال إخواني بمس سيادتنا الوطنية لأنه جاء في جو عام ، توجهات صندوق النقد الدولي ، توجهات إستحقاقات مرحلة التسوية ، كل هذه الاجراء يجب أن تأخذ بعين الاعتبار كفلسفة وكمناطق لوضع مثل هذا للمشروع لأنه من حيث المواد قرأناها جميعاً ليس فيها ما يستلزم أن تتغير بالاسم من سلطة الكهرباء الاردنية الى شركة مساهمة عامة تملكها الحكومة بالكامل . ولكن الاشياء الغريبة هي التي نعتقد أنها تشكل العملة ، من أجل رفض هذه العملة ترد هذا الملول ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : الاقتصاد الأردني اقتصاد مبني بشكل عام على الحوافز الفردية ، وقد نشأ الاقتصاد الأردني في

مملوكة للقطاع الخاص ، وكذلك المطاحن ، وسائل النقل بعد أن كانت حكومية أصبحت للقطاع الخاص ، هناك سيل من الامور التي تخص المواطن في معيشته اليومية هي من اختصاص القطاع الخاص .

دول العالم الشرقي الذي نتكلم عنه كان قطاعاً مملوكاً للدولة وأفس جميعه وتحول في الوقت الحاضر للقطاع الخاص .

يجب ان لا نشكك في قدرة القطاع الخاص على استيعاب أكثر طالبي العمل الذين نحن نشكو من بطالتهم في هذا اليوم ، ولذلك تحول النظام الاشتراكي الى نظام حر يعتمد على الحوافز وعلى المبادرات الشخصية .

أنا أرى في تحويل هذا القانون الى اللجنة المختصة لدراسة وتحويل هذه السلطة الى شركة مملوكة للحكومة وفي المستقبل تحويلها الى شركة تباع وتشترى في سوق عمان المالي لأن في ذلك درة للفزهل الاقتصادي في المؤسسات الحكومية والتي نشكو دائماً أن القطاع الخاص أقوى وأجدر في أن يتولى المسائل الاقتصادية ، نحن يجب أن ننظر الى المشكلة باطار عام وليس باطار ضيق ، لأنه منظورنا أنه إذا تحول هذا مترابط مع اسرائيل فالعالم كله ارتبط مع بعضه البعض . ومثلما قال ابو عصام وكفاني كثير من الكلام أنه باستعادة السلطة الحالية أن تربط وقد ربطنا الهواتف قبل أن نحكي بها . ولذلك البكاء على الحليب المسفوح ليس له داعي أبداً إلا مجرد تعطيل الوقت كما يقول رئيس مجلس النواب ... شكراً .

الخمسينات على القطاع الخاص . اذكر إخواني أن شركة الكهرباء تأسست في الخمسينات ، شركة الفوسفات تأسست في الخمسينات ، شركة الاسمنت تأسست في الخمسينات . الاسمنت أهم من الكهرباء لأن البيت جاء قبل الكهرباء وكنا نضيء سراج على الشمع والكارتشوك . في الوقت الحاضر صار عندنا شركة كهرباء ولم تكن سلطة الكهرباء موجودة لأمد قصير جداً .

تكونت سلطة الكهرباء في وقت ما وذلك من أجل التسريع في تنمية الشبكة الكهربائية لأن شركات الكهرباء لا تذهب الى المناطق النائية حيث لا يوجد ربح ، أما الآن فهناك شبكة كهربائية متكاملة في جميع أنحاء المملكة . وأعتقد أن دور سلطة الكهرباء انتهى بمجرد أن الكهرباء أصبحت تصل الى كل بيت . للمشكلة صارت في التوليد ، التوليد أصبح من اختصاص سلطة الكهرباء وهي مملوكة في الوقت الحاضر ١٠٠٪ للحكومة .

متطلبات اقتصادية كثيرة تتطلب وضع تصحيح الاقتصاد الأردني ، أنا أقول أن سلطة الكهرباء مديونة بديون كثيرة ومتطلبات التصحيح الاقتصادي أوجبت أن تتحول هذه السلطة الى شركة استمياً وهي مملوكة للحكومة ١٠٠٪ .

إذا كنا نغاف أن أي شيء يتحول الى شركة سيكون "بيع" ، ٣٥٪ من الناتج في الاقتصاد الأردني هو في الصناعة ، والصناعة مملوكة كلها للقطاع الخاص . شركة الزيت

هكذا في النص

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ نواف القاضي .

السيد نواف القاضي :

معالي الرئيس - ايها الاخوة الزملاء

نحن في بلد ليس له موارد إلا الاعتماد على الذات ، لو كان هناك بترول لعملنا كل الشركات للقطاع الخاص ، ولكن يجب علينا أن نتساءل عن موازنة هذا العام هل نفذت المشاريع الموجودة في موازنة هذا العام ؟. الاجابة لا ، لأن هناك أبواباً تعتمد على المساعدات ولم تكن هناك مساعدات توفر للمال لي طرح في عطاءات .

لو درست كل كتيب في محافظة وافق عليه المجلس الكريم ووافق عليه مجلس الاعيان وكذلك صدرت الارادة الملكية السامية وعدة مشاريع لم تنفذ لعدم وجود مال . هذه الدولة يجب أن تحتفظ بشركات رابحة حتى تقوّل خربة الدولة وليس لدغدغ عواطف خارج هذا المجلس لان واجبتنا هنا أن نضع الأمور في نصابها بالشكل الصحيح .

أما شركة الكهرباء برأي أن تكون حكومية وكذلك الشركات الرابحة حتى يرد لنا سيال من المال وكذلك نخبر هذه الشركات من القطاع الخاص ، أما ما تعتمد عليه من عزائب فهذا غير كافي ... وشكراً للجميع .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ مفلح اللوزي .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس - اخواني النواب المحترمين

بعد الدراسة المستفيضة لهذا المشروع وبعد البحث والحوار المطروح الذي أخذ نقاش من الاخوة النواب طويلاً وكذلك الحرص على المصلحة العامة . لذا انني أرى بعد أن سمعنا من نائب رئيس الحفاظ على الموظفين والعاملين بالشركة الذين سيحفظ حقوقهم ، وبالتالي اعتقد أننا لا نخاف ولا نقل حرصاً عن إخواننا السلطة التنفيذية التي أخذت بهذا المشروع اتساعاً ونفعاً أكثر إن شاء الله من خلال دراسة الخبراء الذين أعدوا هذا المشروع لي طرح اليكم وإلى طريقه ليحول إلى اللجنة القانونية ولجنة الطاقة .

لذلك أرى أنه طال النقاش وأخذ البحث الكافي ، أقترح موافقتكم لتحويله إلى اللجنتين القانونية ولجنة الطاقة حسب الأصول المتبعة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الزميل عبد الرزاق طيبيشات .

الدكتور عبد الرزاق طيبيشات : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة أنا أتهم الرئاسة الجليلية بأنها غير عادلة في إعطاء الدور وأهم صوتي إلى صوت الكثير من الزملاء وأعتقد أنه يوجد في هذه القاعة الكثير من المراقبين للنواب يرفعون أيديهم ، فأنا أحجج وبشدة على الرئاسة الجليلية .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

الدكتور عبد الرزاق طيبيشات : وبداية ايها الزملاء أعود إلى الموضوع ، أنا شخصياً كنت عضواً في مجلس إدارة شركة كهرباء اريد ومن تجربتي ومن باب المحافظة على حقوق المواطنين والخدمة التي تقدمها الشركة للمواطنين أشهد شهادة كاملة أن الشركة تقدم خدمات أفضل بكثير مما تقدمه السلطة . لذلك أنا مع تحويل السلطة إلى شركة ، ولا أنكر على الاخوة الزملاء كل آرائهم ولكن حقيقة الامر أن كثيراً من التخوفات التي سمعناها ليس مجالها في هذا القانون ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ حماد أبو جاموس .

السيد حماد أبو جاموس : شكراً سيدي الرئيس .

في واقع الحال لا ادري ما هو التخوف ونحن نقول أن هذه شركة حكومية ، ونقول المادة " وایجاد جهة رقابية وإشرافية حكومية على شؤون القطاع من خلال وزارة الطاقة والثروة المعدنية " .

سيدي الرئيس ، هل المطلوب رفع مستوى وكفاءة التوزيع الكهربائي أم إبقائه ضمن معطياته القائمة ؟ هل هذا القانون يساعد على ذلك أم لا ؟ .

قبل الدخول إلى هذه الجلسة كنا نستمع إلى رئيس سلطة الكهرباء الاردنية حول

موجبات هذا القانون ، فكانت إجابته متمثلة بنقاط جوهرية من الواجب سماعها وتوفيقها ثم عرضها على المجلس الكريم سواء كانت الدراسة تتم في اللجنة القانونية أو لجنة الطاقة والكهرباء المختصة أو بصيغة بيان يلقه معالي وزير الطاقة . إن تحويل هذا القانون للجنة المختصة لا يعني إقراره بل دراسته ، إن رد هذا القانون قبل دراسته دراسة متعمقة من قبل اللجنة المختصة مع المختصين ثم عرض هذه الدراسة ليس في الصالح العام .

لم يقتعني من يطالب برده ولم يقتعني من يدافع عنه قبل مناقشته ودراسته . أريد تحويل هذا القانون للجنة المختصة لدراسته وعرض تلك الدراسة على المجلس ليصار إلى اتخاذ القرار المناسب في الصالح الوطني شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي الرئيس .

أنا أضم صوتي إلى ما ذكره الدكتور عبد الرزاق طيبيشات في هذا الموضوع لأنني رفعت يدي منذ فترة طويلة ، يعني بشي محبتين خطك معنا .

معالي رئيس المجلس : يا سيدي والله لو حشنت خطي وأبعت النظام الداخلي كان تفيدكم ما حكى وأنتم تعزفوا هذا بفضل السيد سليمان السعد : أنا لا أرى رد

هكذا حذو الأصل

هذا المشروع في هذه الجلسة وعلى المجلس الكريم في هذا اليوم المبارك وللأسباب التالية :-

- هذا المشروع جاء بناء على توجه معين من الحكومة ترى فيه تحويل مؤسسة خدمية الى مؤسسة خاصة . نحن ننظر في هذا التوجه هل تتحقق مصلحة المواطنين في هذا التوجه أم لا ؟ أنا أزعج أننا لا نستطيع الآن أن نبت في هذا الموضوع في مدى تحقق مصلحة المواطنين أو عدم تحققها ، بل لا بد أن نستشير ونسأل ولا بد أن نستأنس برأي لجنة معينة في هذا الموضوع ، اللجنة المختصة التي يحال عليها هذا .

ولذلك أنا لا أرى التسرع في هذا الموضوع ، ومن هنا أطالب بأن يحال هذا للمشروع الى اللجنة المختصة حتى تكون صادقة مع أنفسنا في النظر بمصلحة المواطنين ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة : وأخيراً تحققت العدالة شكراً معالي الرئيس .

الزملاء الكرام ، نحن في صدد قانون يعتبر من أعمدة المرافق العامة والخدمة العامة التي هي حكماً وقانوناً يجب أن تكون تحت إشراف الدولة ، وهذا معروف أن المرافق والخدمات العامة يجب أن تكون تحت إشراف الدولة ، ولكن لظروف اقتصادية أو لأوضاع معينة وكما أضاف الزميل الدباس وأنتي على

تحليلاته كرجل مالي واكب الاقتصاد الاردني هو صحيح ، إنما الزميل سليمان السعد اختصر علي ما كنت أريد أن أقوله .

أولاً :- هذا القانون له أبعاد اقتصادية واستثمارية وحقوق للناس ويمكن تجري تصفيات ... وغير ذلك . فالحكم عليه برده برغم عدم قناعتني بالاسباب الموجبة والتي أعتبرها قاصرة ، إلا أنه لا يجوز لقصر هذه الاسباب أن يرد القانون إعتباطاً من أجل تسجيل موقف أو تحوطاً لأمر قد تطرأ في المستقبل . فأني تحويل له في المستقبل إذا كنا نخاف سيأتي بقانون وسيقره هذا المجلس أو غيره .

لذلك انني مع إحالة اللجنة القانونية وعليها أن تستدعي معالي وزير الطاقة وعطوفة مدير عام السلطة والخبراء وأن تناقش بشكل مستفيض هذا الموضوع من كافة الجوانب المالية وحتى الفنية ، وتكون اللجنة مؤمنة وتقدم الى المجلس تقريراً مفصلاً ثم يقوم المجلس بمناقشته مناقشة واسعة إما أن يرد القانون وإما أن يثبت وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ منير صوير .

السيد منير صوير : شكراً معالي الرئيس .

الواضح أن الاسباب الموجبة التي وردت مع المشروع وبدون نقاش غير كافية وغير واضحة وغير مقنعة ايضاً ، ولكن يمكن أن

السيد عبد الكريم الدغمي : شكراً معالي الرئيس .

نقطة النظام تتعلق بالاحالة الى اللجان ، لا يجوز طرح أي اقتراح مخالف للنظام . اللجنة القانونية وظيفتها تدقيق مشاريع القوانين التي تعرض على المجلس والنظر في الاقتراحات القانونية المقدمة من أعضاء المجلس . ليس المطروح علينا مسألة كهرباء وإنما قانون الكهرباء .

بالنسبة للجان المؤقتة ، لجنة الطاقة كما نعلم هي لجنة مؤقتة ، تقول المادة "٢٧" " للمجلس أن ينتخب بأكثرية الآراء أعضاء اللجان أخرى مؤقتة يرى أن الحاجة ماسة لتأليفها للنظر في غير المواضيع المبينة في المادة السابقة وتنتهي مدتها بانتهاء المهمة الموكولة اليها " . إذن لا يجوز أن يكون موضوع داخل في اختصاص لجنة دائمة أن يدخل في اختصاص لجنة مؤقتة ، وظيفتها اللجنة القانونية تدقيق مشاريع القوانين .

لذلك أي اقتراح خلاف هذا الاقتراح مخالف للنظام الداخلي ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الرأي للمجلس الكريم والحقيقة هناك أسبقيات في هذا المجلس أن حوت قوانين اللجان أخرى ، أسبقيات حوت للجنة المالية وأسبقيات حوت للجنة الخارجية ولجان مشتركة وعلى مدار دورات هذا المجلس والمجلس السابق . الدكتور عبد الله النور .

تتلافى هذه النقطة بأن يحول هذا المشروع الى اللجنة المختصة التي بدورها تقوم بطلب ايضاح للأسباب الموجبة من الحكومة . وإذا اقتضت اللجنة بالاسباب الموجبة تقوم بدراسة المشروع وتنسب ما تراه مناسباً إلى هذا المجلس ، وإلا بإمكان اللجنة في حالة عدم إقتناعها بالاسباب الموجبة أن تنسب الى المجلس بعدم الموافقة على هذا القانون ويرد المشروع بهذه الطريقة .

النقطة الاخرى هي موضوع الموظفين ، حيث أتمنى على الحكومة وكما تمهد معالي رئيس الوزراء بالوكالة دراسة موضوعهم وتثبيت حقوق الموظفين ومكسباتهم ، وأن تولي هذا الموضوع عناية خاصة بأن تقوم اللجنة التي تدرس هذا المشروع بالتأكيد على ذلك من خلال توصيات تقوم بتقديمها للمجلس لتقديدها بالتالي الى الحكومة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الزملاء الافاضل تحدث "٢٦" من الزملاء في هذا الموضوع . الآن هناك اقتراح برده هذا القانون واقتراح بقبول هذا القانون مع تحويله للجنة القانونية .

دعونا نطرح هذه الاقتراحات وننتهي من هذا الموضوع ، من مع رد القانون ؟

السيد الامين العام : "٢١" من "٢٧" .

معالي رئيس المجلس : "٢١" من "٢٧" لم ينجح الاقتراح هناك أكثر من اقتراح بتحويل مشروع القانون للجان مختلفة ، اقتراح بتحويله للجنة الطاقة ، اقتراح بتحويله للجنة القانونية . استاذ عبد الكريم الدغمي نقطة نظام .

هكذا من الأصح

الدكتور عبد الله السور : معالي الرئيس ، من الواجب إحالة الموضوع للجنة القانونية لا مراء في هذا ، ليس لدي أدنى شك ، ولكن نظراً لأزدحام العمل الشديد جداً لدى اللجنة القانونية ولما كان هذا القانون فيه شيء من التأثير على إيرادات الخزينة لأنها ستملك شيء تملكه الحكومة إلى شركة خاصة . فاللجنة المالية عندها مزيد من الوقت ، ما رأي رئيس اللجنة بذلك ؟

معالي رئيس المجلس : نقطة نظام استاذ عبد الكريم .

السيد عبد الكريم الدغمي : آسف معالي الرئيس أن أخذ نقاط نظام كثيرة لكن لا بد من الرد بأن الحق أحق أن يتبع ، حتى لو كان هناك أسبقيات بتحويل للجان مختلفة هذه أخطاء ومخالفات للنظام الداخلي ولا يجوز أن نتمادي في الخطأ ، الرجوع إلى الحقيقة أولى من التماذي في الخطأ . الصحيح أن تطبق النظام الداخلي وأنت أحرص مني على النظام الداخلي ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ جمو .

السيد عبد الباقي جمو : أنا أعتقد عند ورود النص لا يجوز الاجتهاد ، النظام ينص صراحة على أن هذا المشروع يجب أن يحال إلى اللجنة القانونية ، ولهذا اللجنة أن تستمعين بأية لجنة أو خبراء لاتخاذ القرار . فلماذا أضعنا ساعتين ؟ كفاية ، لنخيله للجنة القانونية ولننتهي .

معالي رئيس المجلس : الرأي للمجلس الكريم من مع تحويله للجنة القانونية ؟ أكثرية واضحة يحال للجنة القانونية .

زملائي اسمحوا لي وقد تكرر موضوع العدالة وموضوع الدور وإعطاء الزملاء الدور . أود أن أوضح أنه عند البدء في أي نقطة العديد من الزملاء يطلبوا حق الكلام ويرفعوا أيديهم وأنا ألحظ ذلك تسلسلاً . ليس لدي القدرة أن أسجل الزملاء في لحظة واحدة ، أنا أسجلهم على التتابع من لحظة مشاهدتي لأيديهم ، فأنا أسجل الزملاء على التتالي . عندما يرفع عشرين زميل أيديهم دفعة واحدة كم من الوقت سينصرف إلى أن يتحدث الزميل رقم "٢٠" ، يمكن يأخذ وقت ساعة أو ساعة ونصف فيعتقد الزميل أنه لم يسجل أو غير ذلك . كل ما صرف هو لحديث الزملاء أرجو أن أوضح هذه الحقيقة وشكراً . نقطة نظام الشيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : يا معالي الرئيس ، لا أدري الحق على الإدارة أم على النظام ، إلا أنني أعلم بأن هناك مساعدين وهناك الأمانة وليس الرئيس هو المكلف بتسجيل الاسماء ، إنما يكتب الاسماء أحد للمساعدين عن اليمين والآخر عن اليسار وعلى الرئيس أن يقرأ الاسماء حتى لا يفتن النواب يرفعون أيديهم ، حتى يعلم المسجل أنه مسجل . كما ادعيت أنك لا تعلم الغيب فالنواب أيضاً لا يلمون الغيب ولا يقرأون الأفكار وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شيخ عبد الباقي

ب - يجوز للعامل بموافقة صاحب العمل جمع ايام راحته الاسبوعية والحصول عليها خلال مدة لا تزيد على شهر اذا كان محل اقامته خارج مركز عمله .

ج - يكون يوم الراحة الاسبوعية للعامل بأجر كامل ، الا اذا كان يعمل على أساس يومي أو اسبوعي فيستحق في كلتا الحالتين اجر يوم الراحة الاسبوعية اذا عمل ستة ايام متصلة قبل اليوم المحدد للراحة ، ويستحق من ذلك الاجر بنسبة الايام التي عمل فيها خلال الاسبوع اذا كانت ثلاثة ايام أو أكثر .

السيد الامين العام :

٤- استكمال البحث في قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ٦/١١/١٩٩٥ ، والمتضمن مشروع قانون العمل لسنة ١٩٩٣ . اعتباراً من المادة "٦١" .

(القرار مؤرخ في الجلسة الثانية)

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر تفضل .

السيد حاتم الغزاوي مقرر اللجنة القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦١ - يكون يوم الجمعة من كل اسبوع يوم العطلة الاسبوعية للعامل إلا إذا اقتضت طبيعة العمل ، أو رغب صاحب العمل باختيار يوم آخر كمعطلة اسبوعية بصورة منتظمة ، أما في المؤسسات التي يكون فيها العمل بصورة مستمرة فلصاحب العمل أن يحدد يوماً للراحة الاسبوعية لكل فئة من عماله حسب مقتضيات العمل .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٦١ موافقة بعد اعادته ترتيبها لتصبح برقم (٥٩) .

١ - اضافة عبارة (غير ذلك) بعد عبارة (الا اذا اقتضت طبيعة العمل ..) الواردة في مطلع الفقرة وشطب باقي الفقرة .

ب - شطب كلمة (راحته) والاستعاضة عنها بكلمة (العطلة) .

ج - شطب كلمة (الراحة) إنما وردت في الفقرة والاستعاضة عنها بكلمة (العطلة) .

د - شطب كلمة (للراحة) الواردة آخر الفقرة والاستعاضة عنها بكلمة (للعطلة) .

هكذا في النص

معالي رئيس المجلس : الفقرة "١"
معروضة للمجلس الكريم ، الاستاذ بدر
الرياطي .

السيد بدر الرياطي : شكراً معالي
الرئيس .

عند قراءة المادة يتبين أن الأمر إذا أوكل
إلى صاحب العمل حسب رغبته فسوف يحدد
يوماً غير يوم الجمعة وهذا يضيع صلاة الجمعة
على كثير من العاملين عنده ، فنحن مع أن
تكون عطلة الأسبوع هي يوم الجمعة إلا إذا
اقتضت طبيعة العمل غير ذلك ، فنكتفي بذلك
فقط ونشطب ما وراءها مع إضافة عبارة على
أن يراعى توفير وقت كافٍ لصلاة الجمعة .

أصوات : ثلثي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : الدكتور القضاة .

الدكتور أحمد القضاة : الحقيقة مع
التي عضو في اللجنة القانونية إلا أنه تم الوقوف
عند جملة " إلا إذا اقتضت طبيعة العمل غير
ذلك " فقد يعني ذلك أن لصاحب العمل الحق
في إستمرارية العمل دون إعطاء العامل حق
العطلة الأسبوعية .

ولذلك أقترح الإضافة التالية بعد جملة
" إلا إذا اقتضت طبيعة العمل غير ذلك " لنقرأ
كما يلي :- فللعامل الحق في يوم عطلة
أسبوعية يحدد وفق برنامج شهري . يعني
تصبح المادة كالتالي :- يكون يوم الجمعة من
كل أسبوع يوم العطلة الأسبوعية للعامل إلا إذا
اقتضت طبيعة العمل غير ذلك فللعامل الحق في

يوم عطلة أسبوعية يحدد وفق برنامج شهري .
لأن العامل يجب أن يعرف أي يوم يعطّل حتى
يرتب أموره حسب ذلك اليوم .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر .

السيد المقرر : من المفروض ضمناً أنه
يتم ترتيب أيام أخرى ، عندما نكتفي بعبارة "
إلا إذا اقتضت طبيعة العمل غير ذلك " فمن
المؤكد أن تجري ترتيبات أخرى بين صاحب
العمل والعامل .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ خليل
حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي
الرئيس .

أنا أخالف اللجنة القانونية بشطب باقي
المبارة لأن مقتضيات العمل وطبيعة العمل ،
وللنواحي العلمية لا بد من إضافة هذه الفقرة
لأن هناك مؤسسات كثيرة ، مثلاً الملكية
الأردنية تشغل "٢٤" ساعة وعلى مدى
الأسبوع . لذلك لا بد من الترتيبات وإبقاء آخر
الفقرة كما وردت من الحكومة ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي

نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : شكراً
سيد الرئيس .

أعتقد ما ذهب إليه الدكتور أحمد
القضاة موجود في المادة "٥٧" التي قالت الحد
الاقصى للعمل ستة أيام فالتابع يوم استراحة .

هذه المادة لا تتحدث إلا عن اليوم المحدد للراحة
وبالتالي لم تتعرض الى غيرها .

ما ذهب إليه الاخ خليل حدادين أشاركه
الرأي فيه ، المقصود أنك قد تقسم العاملين الى
ثلاثة مجموعات ليكون الدوام على "٢٤"
ساعة فتعطي يوماً للتعطيل لجزء من الموظفين
ويوم آخر لجزء الثاني ويوم ثالث للجزء الآخر
حتى لا يكون هناك يوم تعطيل ... شكراً
سيد الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ

حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي

الرئيس .

كنت أود أن أشير الى ما أشار إليه معالي
نائب رئيس الوزراء بشأن المادة "٥٧" التي تحمل
الاشكال الذي أشار إليه الدكتور القضاة ،
وأؤكد على قرار اللجنة القانونية والإضافة
الهامة التي أشار إليها الاخ بدر الرياطي حيث
أن هذا البلد بلد مسلم وشعبه كذلك ، وبالتالي
لا بد من نص يضمن وقتاً كافياً لصلاة الجمعة
كحق للعامل ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،

الدكتور ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : شكراً

معالي الرئيس .

القانون يصدر أحكاماً ويكون مبنياً على
الايجاز ما أمكن ، وأرى قرار اللجنة القانونية
أنه استوفى المصلحتين ، مصلحة العامل أن

يعطّل يوم الجمعة ليؤدي صلاته وتكون الدوائر
كلها معطلة فلا يكون غير منسجم مع بقية
مؤسسات الدولة ، وراعى أيضاً ظروف العمل
عندما قال " إلا إذا اقتضت طبيعة العمل غير
ذلك " . وطبيعة العمل مقصد شرعي أيضاً لأنه
يؤدي مصلحة عامة للامة ، فقد يكون في تركه
إزهاق أرواح وتعطيل مؤسسات . أضرب مثلاً
الذين يعملون في شركات الكهرباء ، هؤلاء إذا
تركوا العمل ، بعضهم ، وقت صلاة الجمعة ،
ربما تتعرض البلد لخطر . فهناك أمور يا إخوان
الشرع يقدرها وتذهب بها مفسدة وتحقق بها
مصلحة .

لذلك هذه تتركها لطبيعة العمل " إلا إذا
اقتضت طبيعة العمل غير ذلك " ، الحقيقة
صياغة اللجنة القانونية جاءت مستوفية
للمصلحتين ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور
الكوفحي .

الدكتور أحمد الكوفحي : كلنا نعلم
أن الاستقرار النفسي ينعكس ايجاباً على
المطاء ، فالإنسان الذي يعطي فرصة لأداء
صلاة الجمعة تستقر نفسه لأنه استطاع أن
يؤدي حق ربه لينطلق بالتالي لأداء حق نفسه
وحق غيره عليه . وقد أثبت كل الدراسات
حتى في أمريكا أن التدين يمكن أن يخلص
الاجتمع من كثير من السلبات .

ولذلك إضافة أن يضمن حقّه لأداء
صلاة الجمعة وهذا ينعكس على الانتاجية ...
شكراً .

هذه المادة

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زلط :

بسم الله الرحمن الرحيم

أبدت إقتراح الأخ بدر الرباطي وأؤكد بأن تدليل الفقرة " أ " بذلك الاقتراح بعد صياغته على النحو التالي ، بعد قولنا " إلا إذا اقتضت طبيعة العمل غير ذلك " أن يضاف مع توفير وقت لصلاة الجمعة ، وأرجو التصويت على الفقرة " أ " بعد التعديل ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، دكتور القضاة لا أحرف بعد التوضيح من زملائنا ومعالي نائب رئيس الوزراء اقتنعت بأن هذه محتررة في المادة " ٥٧ " . يبقى إقتراح أن يضاف وقت كافي لصلاة الجمعة بالاضافة لمقتراح اللجنة القانونية . الاستاذ الدويب .

السيد محمد الدويب : الحقيقة أريد أن أسأل الاخوان إفرض أنه هناك ثلاث عمال بحرسوا محطة كهرباء وأخذنا بالرأي أن يراعى وقت لصلاة الجمعة فذهبوا ليصلوا الجمعة وتركوا الحطة واجترقت الحطة . لكن إذا بقينا " إلا إذا اقتضت طبيعة العمل غير ذلك " نبقى أسيلم من كل الاضافات .

الرض أن الثلاثة ذهبوا للصلاة وتركوا الحطة واجترقت ، من سبيل المسؤولين .. الخ ، لكن إذا أبقينا هذه النقطة " إلا إذا اقتضت طبيعة العمل غير ذلك " تبقى أسلم وأحسن .

معالي رئيس المجلس : إذا كان هناك اقتراحات جديدة نستمع لها . الاستاذ داودية .

السيد محمد داودية : يعني لا أجد من المناسب الإشارة الى الصلاة في القانون لا الجمعة ولا الأحد ولا غيره ، يعني مفهومة ضمناً وهذه من الواجبات التي يؤديها الوقت في كل الاوقات .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حمزة لعلك تسمعنا .

السيد حمزة منصور : من خلال الملاحظات التي أبدتها اخوة كرام ، نحن نتكلم عن صلاة جمعة ولا نتكلم عن صلاة ظهر أو صلاة عصر . فصلاة الظهر أو العصر تؤدي بجانب الآلة يعمل عليها ، نتكلم عن فريضة ينبغي أن تؤدي .

أنا في تقديري ليس هناك عائق يبيح أن يترك الناس صلاً هاماً لذهبوا الى الصلاة ، لكن هناك عملية ترتب بصورة ما ، مثلاً يمكن يكون العامل غير المسلم في هذا الوقت منادوم لتتاح له فرصة أخرى في وقت آخر ، وكثير من مؤسساتنا ومصانعنا وشركاتنا فيها أو بجانبها مسجد ، ولذلك لا لضيق الامور أكثر مما هي عليه ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي نائب رئيس الوزراء .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : سيدي الرئيس ، لا أعتقد أن أحداً يجادل على إداء

الوزراء ، سبق أن إقترحت تأكيداً لاقتراح الاخ بدر الرباطي ، مع توفير وقت لصلاة الجمعة بدليل ذلك بقولنا باستثناء الحالات الخطرة .

معالي رئيس المجلس : الاقتراح الذي ورد من الزميل بدر ، على أن يراعى وقت كافي للصلاة حينما أمكن ذلك . دكتور شنيكات .

الدكتور مصطفى شنيكات : نحن نتحدث في هذه المادة عن يوم العطلة للعامل ومؤكد كدولة مسلمة أن يوم الجمعة هو يوم العطلة . وأن الحديث عن الفرائض جدل غير مبرر في هذه الجلسة ، طالما أننا نتحدث عن طبيعة معينة تفرض على رب العمل عمل يوم غير يوم الجمعة ، فاذن هناك ضرورات أخرى ، وفي الدين هناك الضرورات تبيح المحظورات ، أما أن نتحدث عن تثبيت الفرائض هذا حكي غير منطقي .

هذه فريضة يؤديها المسلم بينه وبين ربه ، أما ان نحدد في القانون ، نحن لا نجادل في الفرائض وليس هنا مكانه ، لكن تثبيتها في هذا المكان هو لغو وغير حقيقي مع الاحترام لكل الآراء الموجودة . نتحدث عن حقوق العمال في يوم الجمعة كدولة مسلمة لكن لا نتحدث عن الفرائض في هذه النقطة . لما ورد في قرار اللجنة القانونية أعتقد أنه أقرب للصواب ، لا أدعي المطلق لكنه أقرب للصواب ... شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، دعونا نخرج من هذا اذا سمحتم ، أسفاد أخذنا أعطيتني إقتراح محمد .

فريضة أن تؤدي أو لا تؤدي ، فهو منطق غير قائم . لكن إخواني نحن نجادل في صياغة قانونية ، الصياغة القانونية أن يعطى وقت لصلاة الجمعة تعني حقاً بأن يترك عمله مهما كانت خطورته ولا تستطيع أن تقاضيه ولا تستطيع أن تمنعه من ذلك . وأرجو أن يكون في ذهن إخواني أنه ليس كل المؤسسات كبيرة ، وقد يكون هذا العامل في مكان نائي ويطلب هذا الوقت من أجل الذهاب الى مسجد تقام فيه صلاة الجمعة على بعد " ١٠ " كيلومتر ويكون حقاً من حقوقه .

ما أقوله اذا سمح الاخوان أننا لا نتحدث عن صلاة الجمعة ففرض لا يجوز البحث فيه أصلاً من حيث المبدأ ، نتكلم عن صياغة قانونية ولو قيل أن يراعى في ذلك إداء صلاة الجمعة كلما كان ذلك ممكناً لتقبلت ذلك ، أما أن يقال بالمطلق ١١ ويعرف إخواني أن أحدهم ترك أجهزة بث اذاعي يدعي أن يذهب لصلاة الجمعة ، تركها دون أن يكون عليها رقيب . هل هذا هو المقصود ؟ لا أعتقد أن هذا هو المقصود .

لو قيل على أن يراعى إداء فريضة الجمعة كلما كان ذلك ممكناً لكانت هناك إمكانية لجميع الامرين معاً ... شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : عدل إقتراحك يا شيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زلط : معالي الرئيس - حضرات الاخوة .

توضيحاً لما قاله معالي نائب رئيس

هكذا في النص

السيد أحمد الكساسبة : أن يراعى في ذلك توفير وقت الصلاة ، لأنه كان إلى جانبي الزميل خليل حدادين ويقول إذا قيلت الصلاة يعني ذلك أن الذي يداوم الاحد يعطى حق الصلاة ، وهذا كلام صحيح .

معالي رئيس المجلس : يا استاذ أحمد أنت تتحدث عن يوم الجمعة في الفقرة . الاقتراح كالتالي على أن يراعى وقت كافٍ لصلاة الجمعة حيثما أمكن ذلك . من مع هذا الاقتراح ؟ تعد الاصوات .

السيد الامين العام : "١٧" من "٥٥" معالي رئيس المجلس : "١٧" من "٥٥" لم يندج الاقتراح . قرار اللجنة القانونية ، من مع قرار اللجنة القانونية ؟ واضح اغبية . الفقرة "ب" مطروحة للمجلس الكريم ، الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زلط : شكراً معالي الرئيس .

الفقرة "ب" " يجوز للعامل بموافقة صاحب العمل جمع أيام راحته الاسبوعية والحصول عليها خلال مدة لا تزيد على شهر إذا كان محل إقامته خارج مركز عمله " . طيب اذا كان العكس محل إقامته داخل مركز العمل وهذا الإنسان بحاجة ماسة لأن يتمتع بعطلته الاسبوعية وأن يجمعها لضرورة عائلية إجتماعية .

لذلك أقترح حتى نكون مرين تشريعياً أن يقال يجوز للعامل بموافقة صاحب العمل

جمع أيام عطلته الاسبوعية والحصول عليها خلال مدة لا تزيد على شهر ما لم يختل سير العمل ، ولشطب " اذا كان محل إقامته خارج مركز عمله " . فبذلك نكون مرين وأكرمنا الصنفين من العمال .

معالي رئيس المجلس : معالي رئيس اللجنة القانونية .

السيد عبد الكريم المدغمي رئيس اللجنة القانونية : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة أنا لا أستطيع إلا أن أدافع عن قرار اللجنة ولكن هذه الفقرة جوازية وقانون العمل جزء من القانون المدني ، وقواعد القانون المدني يجوز الاتفاق على ما يخالف أحكامها إلا إذا كان النص أمراً وهذا النص ليس أمراً ، فهو بموافقة العامل ورب العمل طرفي العقد .

لذلك أن يكتفى بكلمة شهر ونضع نقطة . فتصبح المادة يجوز للعامل بموافقة صاحب العمل جمع أيام عطلته الاسبوعية والحصول عليها خلال مدة لا تزيد على شهر . يعني اذا العامل ورب العمل متفقين نحن ما دخلنا ؟ يعني يجوز الاتفاق إذا كان داخل مركز عمله أو خارج مركز عمله لا أرى لها داعي ، فتكتفي بالنص إلى نهاية كلمة " مدة لا تزيد على شهر " . ونقف .

أصوات : نثني على ذلك .

معالي رئيس المجلس : لاحظ له تأييد هذا الاقتراح ، استاذ بدر .

كان محل إقامته خارج مركز عمله " وهناك قرار اللجنة القانونية .

من مع شطب آخر الفقرة " اذا كان محل إقامته خارج مركز عمله " ؟ أكثرية .

قرار اللجنة القانونية باستبدال كلمة " راحته " بكلمة العطل ، من مع القرار ؟ موافقة . إذن تصبح الفقرة كما قررت اللجنة القانونية بالإضافة لشطب آخر الفقرة .

الفقرة "ج" مطروحة للمجلس الكريم ، موافقة ؟ موافقة . وأرفع الجلسة للصلاة .

- وهنا رفعت الجلسة للاستراحة والصلاة ثم عادت بعد ذلك للاعقاد -

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني ، أعلن استئناف الجلسة ، السيد المقرر .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٢-١- لكل حامل الحق في اجازة سنوية بأجر كامل لمدة أربعة عشر يوماً عن كل سنة خدمة إلا اذا تم الاتفاق على أكثر من ذلك على أن يصبح من حقه الحصول على اجازة سنوية مدفوعة واحدة وعشرين يوماً اذا أمضى في الخدمة لدى صاحب العمل لثلاثة عشر سنوات

السيد بدر الزياطي : أنا مع التعديل الذي ذكره أبو فيصل ، لكن أيضاً عبارة راحة الاسبوعية تنصرف إلى يوم الجمعة ، فالعطل قد تتناول يوم الجمعة وغير الجمعة .

ولذلك الشطب يتناول أيضاً عبارة " الاسبوعية " ، فتصبح جميع أيام العطل والحصول عليها خلال مدة لا تزيد على شهر .

معالي رئيس المجلس : أعتقد أنه يختلف الهدف ، على أي حال الاقتراحين واضحين ، اقتراح اللجنة القانونية بشطب كلمة " راحته " واستبدالها بالعطل ، وهناك اقتراح أبو فيصل ، إذا تكرمت أبو فيصل تعبد الاقتراح .

السيد رئيس اللجنة : شطب " إذا كان محل إقامته خارج مركز عمله " .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ ابراهيم زيد .

الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : أنا مع قرار اللجنة القانونية كما ورد بدون شطب ، لأن الراحة الاسبوعية لها فلسفة في القانون ولها فلسفة في الحياة الاجتماعية أن تعطى العامل فرصة كل يوم جمعة في الغالب ليتفرغ لأهله وأهل بيته وأن يقضي من ذلك اليوم راحة اسبوعية تنعكس على عمله وإيجابياته بقية الأسبوع . لكن مشروع القانون استثنى ناحية وهي عندما يكون مركز عمله في الخارج فتحقق الحكمة من العطلة الاسبوعية ، لذلك أنا مع قرار اللجنة القانونية كما ورد .

معالي رئيس المجلس : إذن دعونا نطرح الاقتراحات ، هناك اقتراح بشطب كلمة " إذا

هكذا في النص

معتصلة ، ولا تدخل أيام العطل الرسمية والاعياد الدينية وایام الراحة الاسبوعية في الاجازة السنوية .

ب - اذا لم تبلغ مدة خدمة العامل السنة فيحق له الحصول على اجازة بأجر بنسبة المدة التي عمل خلالها في السنة .

ج - يجوز تأجيل اجازة العامل عن اي سنة بالاتفاق بين العامل وصاحب العمل الى السنة التالية مباشرة لتلك السنة ويستقط حق العامل في الاجازة الموجلة على هذا الوجه اذا انقضت السنة التي اجلت اليها ولم يطلب استعمالها خلال تلك السنة ، ولا يجوز لصاحب العمل رفض طلب العامل للحصول على اجازته .

د - لصاحب العمل ان يحدد خلال الشهر الاول من السنة تاريخ الاجازة السنوية لكل عامل وكيفية استعمالها للعامل في مؤسسته حسب مقتضيات العمل لهما على أن يراعى في ذلك مصلحة العامل .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٦٢. موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٦٠) .

١ - شطب عبارة (يصبح من حقه الحصول على اجازة سنوية مدتها) الواردة في الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة (تصبح مدة الاجازة السنوية) .

- شطب عبارة (عشر سنوات) والاستعاضة عنها بعبارة (خمس سنوات)

- شطب كلمة (تدخل) الواردة في الفقرة والاستعاضة عنها بكلمة (تحتسب) .

- شطب كلمة (الراحة) والاستعاضة عنها بكلمة (العطلة) .

- شطب كلمة (في) والاستعاضة عنها بكلمة (من) .

- اضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة أ : (إلا إذا وقعت خلالها) .

ب - موافقة .

ج - موافقة .

د - موافقة .

معالي رئيس المجلس : الفقرة " أ " مطروحة للمجلس الكريم ، الاستاذ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

أولاً :- أنا مع قرار اللجنة القانونية في جلّ المرات باستثناء العبارة الأخيرة " إلا إذا وقعت خلالها " . تعلمون معالي الرئيس أننا نتحدث عن اجازة سنوية مقدارها " ١٤ " يوم ، فمن هنا فأنتي اميل الى النص كما جاء من الحكومة في هذا الجانب باعتباره يضمن عدالة أكثر للعامل ... وشكراً .

ما هي الاجازات أو العطل التي لا تدخل ضمن الاجازة السنوية . فأنا أقترح اضافة أن لا تدخل الاجازات المرضية مهما كانت مدتها ضمن الاجازة السنوية إن وقعت خلالها أم لم تقع .

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة .

السيد رئيس اللجنة : معالي الرئيس أرجو أن لا نبالغ كثيراً في أننا نرغم أننا نريد إعطاء العامل امتيازات أكثر ، هذه المادة عادلة ، ويمكن موجود أقل منها في القانون القديم .

يوم العطلة مدفوع الاجر ، كلنا يعرف ذلك في المواد السابقة والتي أقرها المجلس الكريم ، هذا جانب .

الجانب الآخر ، موضوع الاجازة المرضية غير عن موضوع الاجازة السنوية ، المرض له حالة خاصة يعالج في مواد ثانية ويعالج بالقوة القاهرة . أما أن نقول أن مدة الاجازة السنوية أيضاً لا تحسب منها أيام العطل هذا كلام ، بتقديري المتواضع ومع الاحترام لمن قاله ، فيه مبالغة كثيرة .

حتى موظفي الدولة عندما يأخذ الواحد اجازته السنوية أيام الجمع التي خلالها أو أيام الاعياد الرسمية تحسب جزء من هذه الاجازة لأنها أصلاً مدفوعة الاجر ، فكأننا نريد ان ندفع له اجر العطلة ونعطيه عطلة فوق العطلة التي قررها القانون وهذا بتقديري ترهيب ليس له داعي . والمادة كما عدتها اللجنة القانونية أرى

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الاستاذ الكسامية .

السيد أحمد الكسامية : شكراً معالي الرئيس .

أنا أقترح بالاضافة الى حذف الجملة التي تكلم عنها الشيخ حمزة ، يقال اربعة عشر يوم عمل ، حتى نتحدد . لأنه الان حتى لي المؤسسات إذا كانت الاجازة " ٢٢ " يوم أعطي " ٣٠ " يوم ، " ٢٦ " يوم عمل والجمع الواردة فيها لا تحسب .

يقال اربعة عشر يوم عمل حتى لا ترد أي عطلة رسمية أو اعياد وطنية أو جمعة من خلال الاربعة عشر يوماً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ منير صوير .

السيد منير صوير : أنا مع اقتراح الزميل حمزة منصور بعدم اضافة الفقرة " إلا إذا وقعت خلالها " ، وازضافة بعد " والاعياد الدينية وأيام الراحة الاسبوعية " والاجازات المرضية ، على أن لا تحسب الاجازات المرضية من ضمن الاجازة السنوية .

معالي رئيس المجلس : سعادة المقرر .

السيد المقرر : الاجازات المرضية ليس مجالها هذه المادة ، هي تبحث في موضع آخر .

معالي رئيس المجلس : استاذ منير .

السيد منير صوير : هنا يبحث موضوع

مجلس النواب

أنها عادلة وأرى أن نطرحها للتصويت ...
وشكراً .

أصوات : ثلثي على ذلك .

معالي رئيس المجلس : إذا كان هناك
إقتراحات أرجو أن نستمع لإقتراحات محددة
ولا دعونا نطرح المادة ، الأستاذ السعد .

السيد سليمان السعد : شكراً معالي
الرئيس .

كنت أود أن أتكلم ما قاله معالي الاخ
أبو فيصل ، لكن بالنسبة لاجازة الاربعة عشر
يوم إلا اذا كان قد داوم عشر سنوات التي
عدلت لخمس سنوات .

الحقيقة لو عادلنا هذا الامر الى الخدمة
المدنية في الحكومة نجد أن هذا كما ورد في
المادة من الحكومة متساوي تقريباً مع نظام
الخدمة للمدنية ، الاجازة الممنوحة للموظف ،
من خلال ترتيبه في الخدمة . مثلاً من الدرجة
العاشرة الى السادسة أخذه "٢١" يوم بينما لا
يأخذ شهر إلا بعد أخذه الدرجة السادسة ،
بمعنى يخدم عشر سنوات فأكثر حتى تزيد
إجازته . الآن هنا في هذه المادة الذي يضي له
خمس سنوات تزيد إجازته وأنا أرى أن هذا فيه
شيء من التسرع في هذا الموضوع .

ولذلك أعتقد أن المادة الواردة في
المشروع ، عشر سنوات ، كافية ولا مبرر
لتقصيها شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ،
الأستاذ ذيب أنيس .

السيد ذيب أنيس : اثني على اقتراح
الأستاذ منير صوير أن لا تحسب الاجازة المرضية
من العطلة السنوية . أقول المادة "٦٦" حلت
الاشكال ، تقول " لكل عامل الحق في إجازة
مرضية مدتها أربعة عشر يوماً ... " غير الاجازة
السنوية . يعني المسألة محلولة .

معالي رئيس المجلس : الشيخ أبو زلط .
السيد عبد المنعم أبو زلط : شكراً معالي
الرئيس .

تصحيح لغوي بسيط في الفقرة " أ "
نهاية السطر الثالث بعد تعديل اللجنة القانونية
تصبح مدة الاجازة السنوية ، يبدأ السطر الرابع
حسب للمشروع " واحد وعشرين " لكن تصبح
هنا لها خبر يكون منصوباً أي واحداً وعشرين
يوماً .

معالي رئيس المجلس : الشيخ ابراهيم .
الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني : تقرأ
" مدتها " مدتها مبتدأ خبرها " واحد وعشرون
يوماً " .

معالي رئيس المجلس : تعديل اللجنة
القانونية " مدتها " مشطوبة .

السيد عبد المنعم أبو زلط : تصبح مدة
الاجازة السنوية واحداً وعشرين يوماً .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر يأخذ
هذا بيمين الاعتبار . هناك إقتراح واحد وهو
إضافة " يوم عمل " بعد السطر الأول ، لكل
عامل الحق باجازة سنوية بأجر كامل لمدة اربعة

عشر يوم عمل . من مع هذا الاقتراح ؟ لم يفر
الاقتراح .

قرارات اللجنة القانونية :-

١- شطب عبارة " يصبح من حقه
الحصول على إجازة سنوية مدتها " ، من مع
هذا القرار ؟ موافقة .

٢- شطب عبارة " عشر سنوات "
والاستعاضة عنها بعبارة " خمس سنوات " .
من مع هذا القرار ؟ تعد الأصوات . واضح
أغلبية .

٣- شطب كلمة " تدخل " الواردة في
الفقرة والاستعاضة عنها بعبارة تحسب .
موافقة .

٤- شطب كلمة " الراحة "
والاستعاضة عنها بكلمة العطلة . موافقة .

٥- شطب كلمة " في " واستبدالها
بكلمة من . موافقة .

٦- الاخيرة التي دار عليها النقاش وهي
إضافة العبارة التالية الى آخر الفقرة " إلا إذا
وقعت خلالها " ، من مع قرار اللجنة القانونية ؟
تعد الأصوات .

السيد الامين العام : " ٣٤ " من " ٥١ " .

معالي رئيس المجلس : " ٣٤ " من
" ٥١ " . إذن تقرأ الفقرة " أ " بتعديلات اللجنة
القانونية .

الفقرة " ب " من مع قرار اللجنة القانونية
بالموافقة ؟ موافقة .

الفقرة " ج " ، الشيخ عبد المنعم .
السيد عبد المنعم أبو زلط : شكراً معالي
الرئيس .

الفقرة " ج " يجوز تأجيل إجازة العامل
عن أي سنة بالاتفاق بين العامل وصاحب
العمل الى السنة التالية مباشرة لتلك السنة ،
ويستقط حق العامل في الاجازة المؤجلة على
هذا الوجه إذا انقضت السنة التي أجلت اليها
ولم يطلب استعمالها خلال تلك السنة " .

اعتراضي على اصدار الاجازة الفائتة من
السنة الفائتة إذا لم يطلبها . فأقترح صوتاً لحق
العامل ، هب أنه ليس بحاجة لهذه الاجازة
وظرفه المادي قاسي جداً ويريد استبدالها بالمادة .
فأقترح أن يكتب بعد " تلك السنة " وبخير
العامل بين قضاء إجازته المؤجلة والاستعاضة
عنها بالاجر المقرر .

معالي رئيس المجلس : الشيخ العكور .
السيد عبد الرحيم العكور : شكراً
معالي الرئيس .

نحن دائماً الى جانب إحقاق الحق ،
العامل أو رب العمل عندما على حد سواء هذا
ابن البلد وصاحب مصلحة أن يكون رأسماله
موظف لخدمة البلد وخدمة مصلحته ، وليس
الشيء أيضاً العامل صاحب مصلحة ، فلا
يجوز أن نلظن باستمرار أن الحق الى جانب
العامل .

العامل ما دام أخذ فرصة أن يأخذ سنتين
يحفظ بحقه قد تكون هذه المؤسسة لا تستطيع

هكذا لا يصح

إطلاقاً أن تدفع مال للعمال ويستخدم العامل هذه القضية من أجل أن يبرز الشركة . لذلك أرى أن يحتفظ بحق سنتين ويكتفى بذلك ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً معالي الرئيس .

أخواني الاجازة السنوية أعطيت للعامل وشرعت في كل قوانين الدنيا حتى يأخذ العامل قسطاً من الراحة وإن يستعيد انفسه وأن يرجع الى عمله . وإذا للاحظ في قوانين العالم كلها إذا العامل أثناء الاجازة عمل لدى الغير لا يستحق الاجازة لأن الاصل أن يستعمل الاجازة وإن يرنح .

ولذلك أنا أعتقد أن النص كما جاء هو نص صحيح وفي مصلحة العامل ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، هل هناك اقتراحات جديدة ؟ الشيخ ذيب .

السيد ذيب أليس : حول ان هناك شركات ضعيفة لا تستطيع أن تدفع أجرة الدوام الرسمي الفعلي ، وأنا اليوم سلمت معالي وزير العمل مذكرة ، واحتفظ باسم الشركة ، ما دفعت أجر "د" و "و" و "ق" أجور العمال للأيام الفعلية التي يعملها ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً سيدي الرئيس .

فقط مرهد من الايضاح ، هناك إتفاقيات عربية ودولية وقّع عليها الاردن ومنها المادة "٥١" التي تقول " لا يجوز للعمال التنازل عن الاجازة السنوية مقابل الحصول على اجر عنها ، وللعمال في حال انتهاء علاقة عمله الحصول على الأجر المقابل لمدة الاجازة المستحقة له .. " شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، الأستاذ احمد .

السيد احمد الكساسبة : ماذا لو أن صاحب العمل قال للعامل لك اجازة سنوية ولمصلحة العمل اريدك أن تعمل وأدفع لك الأجر ، أليست مخالفة ؟ لا يوجد نص ، هذه ليست مادة في القانون هذه في إتفاقيات العمل الدولية . ما فيه نص عندنا في القانون أنه إذا أعطاه أجر بدل الاجازة تعتبر مخالفة .

معالي رئيس المجلس : يجاوبنا رئيس اللجنة القانونية ، تفضل .

السيد رئيس اللجنة : يا سيدي محولة في النص نفسه ، يجوز تأجيل الاجازة بالاتفاق بين العامل ورب العمل لسنة تالية . في السنة الثانية لا يجوز لصاحب العمل أن يرفض ، انظر الى عجز المادة استاذ احمد ، " لا يجوز لصاحب العمل رفض طلب العامل للحصول على إجازته في السنة الثانية " .

لكن اذا العامل ما طلبها في السنة الثانية

فقد حقق فيها وهذا استمرار للمراكز القانونية وهذا الكلام صحيح ومتفق مع الإتفاقيات العربية والدولية ومتفق مع كلام الاخ خليل حدادين .

معالي رئيس المجلس : لحسم القضية بالتصويت ، هناك اقتراح للشيخ عبد المنعم ، ما هو إقتراحك ؟

السيد عبد المنعم أبو زلط : إقتراحي في نهاية السطر الثاني ، " يجوز تأجيل إجازة العامل عن أي سنة بالاتفاق بين العامل وصاحب العمل الى السنة التالية مباشرة لتلك السنة " . ثم لضيف ويخير العامل بين قضاء الإجازة المؤجلة والاستعاضة عنها بالأجر المقرر .

معالي رئيس المجلس : من مع اقتراح الشيخ عبد المنعم ؟ لم يزل الاقتراح .

قرار اللجنة القانونية بالموافقة ، من مع قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة الفقرة "د" قرار اللجنة القانونية بالموافقة من مع قرار اللجنة القانونية ؟ موافقة . للمادة التي تليها .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٣ - إذا لم تؤخذ الاجازة السنوية دفعة واحدة فلا يجوز ان يقل الجزء منها عن ستة ايام في أي مرة .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٦٣ - موافقة بعد اعادة ترميمها لتصبح برقم (٦١) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ الأستاذ خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : سيدي الرئيس ، لا ادري لماذا لشرع وضع أن الحد الأدنى هو ستة أيام ؟ وأتمنى على معالي وزير العمل ان يشرح هذه النقطة لأنه ربما يضطر العامل الى اجازة يومين ، يعني ما المانع من إعطاء إجازة يومين إذا له رصيد إجازات وهو بحاجة لها ؟ .

يعني ما الحكمة من أن الحد الأدنى ستة أيام ؟ أرجو من معالي وزير العمل أن يوضح ذلك .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : شكراً سيدي الرئيس .

حقيقة الاجازة السنوية هي مقررة ولا يجوز تجميدها الى اجزاء يوم أو يومين لأن هذه تعتبر إجازة طارئة . لذلك لتنظيم العمل وحتى يكون صاحب العمل بالصوره يستطيع أن يضع أناس مكان هذا العامل الذي سيأخذ اجازة ، هناك كذلك إتفاقيات دولية وعربية تنص على أنه لا يجوز ان تقل عن ستة أيام .

معالي رئيس المجلس : تفضل .

السيد خليل حدادين : ولذلك أقترح أنه يجوز بالاتفاق مع صاحب العمل .

معالي رئيس المجلس : وضح الاقتراح ؟

السيد خليل حدادين : اذا لم تأخذ الاجازة السنوية دفعة واحدة فلا يجوز أن يقل الجزء منها عن ستة أيام في أي مرة إلا بموافقة صاحب العمل .

هذا هو النص

معالي رئيس المجلس : شيخ عبد الباقي .

السيد عبد الباقي جمو : في نفس المادة عندما لا يتعرض الى موافقة صاحب العمل فظننا كل ما يوافق عليه صاحب العمل بالاتفاق مع العامل جائز . ولذلك لسنا بحاجة الى النص ، هم طرفان إذا اتفقا دون هضم حق أحدهما فالامر جائز . لذلك زيادة النص غير وارد .

معالي رئيس المجلس : الشيخ بدر .

السيد بدر الرياطي : أنا أقول أصلاً أن الاجازة كلها قليلة وللعامل ارتباطات وعليه واجبات كثيرة تقيد به ستة أيام تذهب اجازته . فأقترح بدل " ستة أيام " استبدالها بثلاثة أيام .

معالي رئيس المجلس : الشيخ حمزة منصور .

السيد حمزة منصور : شكراً معالي الرئيس .

أنا أتساءل وأرجو أن ألقى إجابة إما من اللجنة القانونية أو من وزير العمل ، هل هناك اجازة إضرابية في هذا القانون ؟ . إن كانت هناك اجازات إضرابية القضية محلولة ، أما إن لم تكن هناك اجازات إضرابية فماذا بالنسبة للعامل الذي يحتاج الى يوم أو يومين لسبب اجتماعي طارئ ؟ .

وإذا لم يكن هناك اجازات فأنتي أقترح شطب هذه المادة ... وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ أبو زلط .

السيد عبد المصم أبو زلط : شكراً معالي الرئيس .

فلنرحم من في الأرض حتى يرحمنا من في السماء ، أي تشريع بدون مرونة سيصاب بشلل ، هذا العامل لديه أحد أفراد أسرته زوجة ، بنتاً ، ابناً ، فيحتاج لمراجعة أسبوعية أو شهرية . فبدلاً من أن يهدر يوماً من راتبه اتفق مع صاحب العمل على تجزئة الاجازة كلما دعت الضرورة لمعالجة اهله .

لذلك أقترح استبدال المادة بما يلي :- يجوز للعامل تجزئة اجازاته السنوية مع مراعاة مصلحة العمل .

معالي رئيس المجلس : معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : سيدي معالي الرئيس .

هذه أمور فنية جرت دراستها في منظمات العمل العربية ومنظمة العمل الدولية وتوصلت هذه المنظمات من خلال المؤسسات العربية الممثلة للعمال ولأرباب العمل والحكومات الى اسلوب لتنظيم الاجازات . أتمنى على إخواني أن لا نخرج عن إطارنا ، اتفاقية العمل العربية نحن أعضاء بها وموقعون عليها وهذا النص مأخوذ منها بالحرف .

أتمنى على إخواني أن تبقى هذه الصورة لأن اللجنة القانونية اطلعت على إتفاقيات العمل ، أي تغيير سيستدعي أن تطالب بتغيير إتفاقيات العمل التي التزمنا بها ، تقول " على

أن يحصل العامل على ستة أيام متتالية منها على الأقل " .

أتمنى أن لا تغير إتفاقيات جرت دراستها بكل المستويات الفنية من خلال النظر الى سرعة أن عاملاً يريد أن يعالج ابنه ، ما رأيك برب العمل الذي توقفت أخته عن العمل أيضاً في هذا الوقت ١١؟ .

هذه امور تترك لعلاقات إنسانية ، علاقات أخلاقية تقوم بين العامل ورب العمل بحيث يتحولوا الى أسرة . نحن نضع هنا إشتراطات إن نفلدت سيكون من حق العامل القيام بها دون أن ينظر لأمر آخر شكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك ، واضحة الآراء التي وضعت حول هذه المادة ، استاذ أحمد .

السيد أحمد الكساسبة : أنا أريد أن أتكلم بحضور معالي وزير النقل ، نحن الآن نتيجة للبطالة يوجد حوالي ستة آلاف عامل في

مؤسسة الموانئ على الأقل أربعة آلاف منهم ليسوا من سكان العقبة ، هؤلاء يأخذوا أربعة عشر يوماً . إذا قلت له ربح كل ستة أيام مرة على أهلك معناه ربح ثلاث مرات في السنة ، وهذه عائلته منها في مؤسسة الموانئ كرؤساء أقسام ومدراء دوائر . كنا نضطر في حالات أن نعطيهم يومين ومجلس الادارة في بعض المرات كان يضطر أن يتجاوز على النظام ويقول اجازات عريضة واعترض ديوان المحاسبة .

لذلك أنا أتمنى أن يكون الحد الأدنى فملاً كحد أدنى وهو مجحف لكن أقل خطراً أن يكون الحد الأدنى ثلاثة أيام وليس ستة أيام حتى يزور أهله " ؟ مرات في السنة . هذا الموظف لا يستطيع أن يسكن في العقبة لارتفاع أجور السكن ولا يستطيع أن يترك العمل ليجلس بجانب أهله ، يريد أن يشتغل في مؤسسة الموانئ ويريد أن يشرف على أولاده ومصالحه مرة كل ثلاث شهور .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ طلال صبيدات .

السيد طلال صبيدات : شكراً معالي الرئيس .

من خبرتي في القوات المسلحة هناك ثلاث انواع من الاجازات ، اجازة نهاية الاسبوع وهي يوم الجمعة ، ثم الاجازة الاضطرارية بحيث لا تزيد مدتها عن " ٤٨ " ساعة ، ثم الاجازة التي تبدأ من اسبوع فأكثر تحسب من اجازاته السنوية ، أما أقل من اسبوع لا تحسب من اجازاته السنوية شكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، الدكتور النصور .

الدكتور عبد الله النصور : يخشى إذا أخذ العامل اجازة إضرابية يوم واحد أن لا تحسب من الاجازة السنوية ويخصم عليه صاحب العمل اجرة ، وهذا ما لا يريده العامل يريد نصاري .

إقترح الاستاذ خليل جنادين معوارن

هكذا حد لا حد

ومبني على اتفاق الطرفين ، يقول إذا اتفقا أن تكون أقل من ستة أيام تكون من الاجازة السنوية ، فما المانع من ذلك ؟ لماذا نحن لتصلب أن نضع العامل أن يخصم عليه .

إقتراح الاستاذ خليل حدادين يلخص كل الآراء بما فيها الذي قاله الاستاذ أبو زنت .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ أنور الحدييد .

السيد أنور الحدييد : شكراً معالي الرئيس .

حقيقة إذا كان هناك فيه اتفاق ما بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وأي جهة عربية أو دولية تنص على هذا الاتفاق فنحن مع الاتفاق ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن نغير ما جاء بالاتفاقيات العربية والدولية .

لهذا أرجو أن يتلو معالي وزير العمل نص الاتفاق حتى نبت في الموضوع وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، واضح من إجابة الحكومة أن هناك اتفاق . معالي وزير العمل .

معالي وزير العمل : سيدي المادة " ٥ " " يجب ان يمنح العامل اجازة سنوية مدفوعة لا تقل عن أربعة عشر يوماً عن كل سنة كاملة ويجوز زيادتها بزيادة مدة الخدمة ، وكذلك بالنسبة للعاملين في الصناعات الخطرة أو المضرّة بالصحة والمناطق البعيدة عن العمران . كما يجوز تجزئة الاجازة السنوية وفقاً لمقتضيات

العمل على أن يحصل العامل على ستة أيام متتالية منها على الأقل ، ولا يجوز تأجيل ما زاد على ستة أيام إلا بناء على طلب العامل ولجنة تالية فقط " . وشكراً .

معالي رئيس المجلس : إخواني ألخص ما وردني وإذا كان هناك اضافات لسمع من زملائنا حتى يكون واضح الموجود عندي . الموجود عندي إقتراح بتغيير المادة كلها ، وهناك إقتراح بشطب المادة ، وإقتراح باضافة إلا بموافقة صاحب العمل ، وهناك إقتراح باستبدال " ستة أيام " بثلاثة أيام . إذا كان هناك اضافات حبدا لو نستمتع لها أما إذا كانت هذه تجعل الآراء دعونا لصوت . دكتور عويضة إذا فيه اضافة .

الدكتور محمد عويضة : يا سيدي الاضافة في المفهوم وليست في نص الاقتراح ، إذا كانت الحكومة فهمت من النص الذي تلي أنه لا يجوز أن يأخذ إلا ستة أيام فالنص الذي تلي هو حق للعامل أن يأخذ ستة أيام وليس أن يجبر على أن يأخذ ستة أيام .

وبناء عليه أنا أقترح رد المادة لأن هذا لا يتعارض مع الاتفاقية ، ثم الاتفاقية تعطي حق للعامل إذا أعطيتاه حق أحسن جداً حتى لو كانت الاتفاقية تنص على ستة أيام ، لو أعطيتاه احسن هذا ليس ممنوعاً ، الممنوع أن يخالف الاتفاقية ، فالنص الموجود هنا مخالف للاتفاقية .

لذلك الاقتراح الأولى من وجهة نظري أن نحذف هذه المادة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية .

معالي رئيس الوزراء بالوكالة : كنت أتمنى على الدكتور محمد عويضة أن يتبع الجملة واللغة العربية لتحتمل طريقتين في الصياغة ، الطريقة المباشرة وغير المباشرة .

" يجب ان يمنح العامل اجازة سنوية مدفوعة لا تقل عن أربعة عشر يوماً عن كل سنة كاملة ويجوز زيادتها بزيادة مدة الخدمة " وهي ما أقرناه ، " وكذلك بالنسبة للعاملين في الصناعات الخطرة أو المضرّة بالصحة والمناطق البعيدة عن العمران ، كما يجوز تجزئة الاجازة السنوية وفقاً لمقتضيات العمل على أن يحصل العامل على ستة أيام متتالية منها على الأقل " . ليس معنى ذلك الخيار لها ، يعني العامل يأخذ على الأقل ستة أيام ، فالتجزئة ضمن اطار الستات . " على أن يحصل العامل على ستة أيام متتالية منها على الأقل " يعني في المرة " لا يجوز تأجيل ما زاد على ستة أيام إلا بناء على طلب العامل ولجنة تالية .. " إذا تلاحظوا المادة هنا أتت في القانون الأردني اربع مواد ، لكن هذا الجزء " أن يحصل العامل على ستة أيام متتالية على الأقل بمعنى أنك في الاجازة السنوية لازم تأخذ ستة أيام كحد أدنى .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد موسى النهار .

السيد عبد موسى النهار : شكراً معالي الرئيس .

هناك اختلاف بين النص الذي ذكر وبين النص الموجود في المادة ، نص الاتفاقية يقول أن يكون هناك ستة أيام متتالية على الأقل ، أما هنا يجزئها جزءاً ، يعني يختلف هذا النص تماماً ، الجزء منها ستة أيام في أي مرة ، أن يكون على الأقل ستة أيام منها والباقي يمكن يكون بالمتفرق .

معالي رئيس المجلس : الشيخ ذيب أنيس .

السيد ذيب أنيس : شكراً معالي الرئيس .

الحقيقة نحن في الأردن أصبح المواطن يحتاج الى عطل كثيرة ، تسجيل دفتر العائلة للانتخابات البلدية لازم يكون بنفسه ، للنيابة نفسه . فأنا أقترح شطب نص المادة من عدد " لا يجوز " واستبدالها بكلمة فيجوز تجزئتها حسب الحاجة بالاتفاق بين العامل ورب العمل ، يمكن يحتاج ليوم تجديد جواز السفر أو يتنخب ... الخ فيمكن يحتاج يوم ، فلماذا نجبره أن يأخذ ستة أيام مع بعض وشكراً .

معالي رئيس المجلس : متعاضد مع اقتراح الشيخ عبد النعم ، تفضل .

السيد خليل حدادين : سيدي بعد قراءة هذه المادة ما جاء فيها حماية للعامل من صاحب العمل ، لأنه أحياناً صاحب العمل لظروف الانتاج أو للأحوال الجارية يحاول أن يعطي العاملخذ اجازة اليوم ، ولكن المشروع قال أنه منهم ستة أيام يجب أن تكون متتالية والباقي يجوز تجزئته .

هكذا في النص

معالي رئيس المجلس : الدكتور هاشم الدباس .

الدكتور هاشم الدباس : أنا أرى أن هذه المادة أخذت جدلاً والحقيقة لا تستاهل كل هذا الجدل ، أعتقد أن ما أبداه الشيخ عبد الباقي جمو هو كلام واقعي ما دام قال " ستة أيام " ووقف عندها في الاتفاق يجوز بين العامل وصاحب العمل يجوز أخذ إجازة إضطرارية .

ولذلك بقي المادة كما جاءت ونطرحها للتصويت وشكراً .

معالي رئيس المجلس : الدكتور شنيكات آخر المتحدثين .

الدكتور مصطفى شنيكات : زملائي الكرام ، هذا النص هو لصالح العمال وهذا إسجام جاء بعد فترة طويلة من الاتفاقيات العربية والدولية . لأنه لا يجوز أن يقل الجزء منها عن ستة أيام هذا لصالح العمال وليس لأرباب العمل ، حتى لا تحسب الإجازة الاضطرارية من الإجازة السنوية . فهذا النص أعتقد نص متوازن وأوافق على قرار اللجنة القانونية .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الأفاضل ، الاقتراح الأبعد وهو شطب المادة ككل ، من مع هذا الاقتراح ؟ لم يفرز الاقتراح .

الاقتراح الآخر وهو تغيير المادة ككل بأن تصبح المادة " ٦٣ " كالتالي :- يجوز للعامل تجزئة إجازته السنوية مع مراعاة مصلحة العمل . من مع هذا الاقتراح ؟ لم يفرز الاقتراح .

هناك اقتراح باضافة الى آخر المادة عبارة " إلا بموافقة صاحب العمل " . من مع الاقتراح ؟ أرجو رفع الايدي .

السيد الامين العام : " ١٦ " من " ٥٢ " . معالي رئيس المجلس : " ١٦ " من " ٥٢ " ، الاقتراح الآخر استبدال " ستة أيام " بثلاثة أيام . من مع هذا الاقتراح ؟

السيد الامين العام : " ١١ " من " ٥٢ " . معالي رئيس المجلس : " ١١ " من " ٥٢ " لم يفرز الاقتراح . قرار اللجنة القانونية بالموافقة كما جاءت ، من مع هذا الاقتراح ؟ أغلبية واضحة . المادة " ٦٤ " .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٤ - إذا انتهت خدمة العامل لأي سبب من الأسباب قبل أن يستكمل إجازته السنوية فيحق له تقاضي الاجر عن الايام التي لم يستعملها من تلك الاجازة .

قرار اللجنة القانونية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٥ - يعتبر باطلاً كل اتفاق يقضي بتنازل العامل عن اجازته السنوية او عن أي جزء منها .

قرار اللجنة القانونية

موافقة .

معالي رئيس المجلس : موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٦٦ - لكل عامل الحق في اجازة مرضية مدتها أربعة عشر يوماً خلال السنة الواحدة بأجر كامل بناء على تقرير من الطبيب المعتمد من قبل المؤسسة ، ويجوز تجديد مدة اربعة عشر يوما اخرى بنصف الاجر بناء على تقرير من لجنة طبية تتمتعدها المؤسسة .

قرار اللجنة القانونية

المادة ٦٦ موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح برقم (٦٤) .

- شطب العبارة التالية الواردة آخر المادة (بنصف اجر بناء على تقرير من لجنة طبية تتمتعدها المؤسسة) والاستعاضة عنها بالعبارة التالية : (بأجر كامل اذا كان نزول إحدى المستشفيات وبنصف الاجر اذا كان بناء على تقرير لجنة طبية تتمتعدها المؤسسة ولم يكن نزول إحدى المستشفيات) .

معالي رئيس المجلس : قرار اللجنة القانونية ، الشيخ عبد المنعم .

السيد عبد المنعم أبو زلط : هناك نقطتان في هذه المادة ، أفرح المادة " ٦٦ " أن

تعتبر الفقرة " أ " ولستحدثت فقرة " ب " مضمونها يحق للعامل أخذ إجازة بدون أجر لمعالجة أهله إن لم يوجد البديل عنه . يعني ليس في الأهل بديل عن هذا العامل يقوم مقامه فيأخذ إجازة بدون أجر حتى يعالج أهله .

هناك خطأ لغوي " إحدى المستشفيات " الاصل أحد المستشفيات .

معالي رئيس المجلس : الدكتور القضاة .

الدكتور أحمد القضاة : عندي تعديل على الصياغة لأن الصياغة ركيكة ، لكل عامل الحق في إجازة مرضية مدتها اربعة عشر يوماً خلال السنة الواحدة بأجر كامل بناء على تقرير من الطبيب المعتمد من قبل المؤسسة ويجوز تجديد مدة اربعة عشر يوماً أخرى وبأجر كامل عن الايام التي يقضيها في المستشفيات وبنصف الاجر عن الايام المتبقية إذا حصل على تقرير لجنة طبية تتمتعدها المؤسسة .

معالي رئيس المجلس : كلفة يدرسها الآخرون في اللجنة القانونية ، زملائي هناك اقتراح للشيخ عبد المنعم باضافة فقرة ، تفضل .

السيد سليمان السعد : أنا أرى أنه عندما يكون هناك مدة بأجر ومدة أخرى بنصف أجر وهو مريض ويحمل تقرير طبي من لجنة أيضاً فيه إجحاف بحق العامل . لذلك أقترح شطب عبارة " وبنصف الاجر إذا كان " واستبدالها بكلمة " أو " ثم شطب " ولم يكن نزول إحدى المستشفيات " ، فتصبح العبارة بأجر كامل إذا كان نزول إحدى المستشفيات أو بناء على تقرير لجنة طبية تتمتعدها المؤسسة .

هكذا في الأصل